

Distr.  
GENERAL

E/1996/49  
24 April 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦  
٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦  
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت\*

### التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدان ذات الصلة

موجز للدراسة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية  
ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٥

#### موجز

ساد المشهد الاقتصادي العام لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال عام ١٩٩٥ ثلاث سمات. وكانت أولى السمات وأهمها جميعاً هي الأزمة المالية المكسيكية التي نشأت في نهاية عام ١٩٩٤ وأحدثت آثاراً لاحقة رئيسية في الأرجنتين. وكانت السمة الثانية هي ترسيخ برنامج الاستقرار في البرازيل. وشكّل كلا الحدثين نقطتي تحول في تطور أكبر ثلاثة اقتصادات في المنطقة. وكانت السمة الثالثة الجديدة بالملاحظة، من الناحية الأخرى، هي التماثل بين الأداء الاقتصادي للبلدان الأخرى وأدائها في عام ١٩٩٤.

وفي السنوات السابقة، اعتمد أداء معظم اقتصادات المنطقة على توافر رأس المال الخارجي، واستمر الحال على ما هو عليه في عام ١٩٩٥. وبالرغم من أن رأس المال هذا قد سحب أولاً من المكسيك والأرجنتين، فقد بقي حجمه عند مستويات السنة السابقة في معظم البلدان الأخرى وارتفع ارتفاعاً كبيراً في البرازيل.

واتبعت بلدان المنطقة نُهجاً مختلفة حيال السياسة الاقتصادية تبعا لمدى تأثر اقتصاداتها بالأزمة المالية التي بدأت في المكسيك في نهاية عام ١٩٩٤. وعلى وجه الخصوص، كان التدفق الصافي إلى الداخل للموارد المالية الخارجية، وزيادة أو نقص عدم التيقن السائد في الأسواق المحلية عامليْن حاسمين في السياسات المطبقة استجابة للأزمة.

وعموما، شوهد نوعان رئيسيان من النهج. فمن ناحية، تعين على الأرجنتين والمكسيك وإلى حد ما أوروغواي أن تدير سياساتها الاقتصادية في مناخ يتسم بتقلص حاد في التمويل الخارجي. ومن الناحية الأخرى حالما أفاقت البلدان الأخرى من الصدمة الأولية استطاعت التغلب على الاضطراب المالي، والسعي إلى تحقيق معدل مرضٍ للنمو.

ورغم تنوع المناخات التي تطورت فيها اقتصادات المنطقة بقي تحقيق استقرار الأسعار المحلية من الأولويات، إلى الحد الأدنى الذي لم يحدث فيه أي زيادة كبيرة في معدل التضخم إلا في المكسيك. كما ظل التوازن المالي من الشواغل. وفي عام ١٩٩٥، أبقت مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العواقب المالية داخل حدود مقبولة. ومن الناحية الأخرى، شهدت مجموعة ثانية من البلدان تدهورا ملحوظا في مواردها المالية العامة.

واستمر الإصرار على تحقيق الاستقرار هو الأساس المحدد للسياسات النقدية التي تأرجحت بين التعقل والتقييد. وغُيرت سياسة أسعار الصرف في المكسيك، التي سمحت بتعويم البيزو في نهاية عام ١٩٩٤، بعد فترة تعرض فيها لنطاق من التقلبات؛ وفي البرازيل وإكوادور اللتين تحولتا إلى نظم نطاق التعويم؛ وفي هندوراس التي نفذت آلية للمزاد مع التدخل من جانب المصرف المركزي. وواصلت البلدان الأخرى تطبيق نظم أسعار الصرف التي كانت سارية في السنة السابقة. وبصفة عامة، كان لارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية أثر إيجابي ملحوظ على العجز التجاري في البلدان المختلفة.

وشوهدت مجموعة من الاتجاهات المختلفة في عمليات تحرير حساب رأس المال. فقد حاول بعض البلدان، التي كان يميل فيها تدفق رأس المال الأجنبي القصير الأجل إلى تقليص أسعار الصرف الحقيقية، إلى الحد من زيادة قيمة عملاته المحلية باتباع تدابير ضريبية أو وضع اشتراطات بالنسبة لاحتياطي الأعمال المصرفية. واعتمدت بلدان أخرى بدرجة أقل على رأس المال القصير الأجل لتمويل العجز في حسابها الجاري.

وتعرضت ملاءة النظم المالية في عدة بلدان للخطر (الأرجنتين، وإكوادور، وباراغواي، والبرازيل، وفنزويلا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وحدث ذلك في حالة فنزويلا نتيجة لآثار متأخرة لأزمة السنة السابقة). وفي بعض الحالات، كانت المشاكل ذات أصل محلي. وفي حالات أخرى، كان التعليق الفجائي للتمويل الخارجي الخاص في أعقاب الأزمة المكسيكية يعني عمليات سحب ضخمة للودائع المصرفية القصيرة الأجل، مما أدى إلى نقص حاد في السيولة.

وقد زاد الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٥، مما دل على حدوث توقف في الانتعاش الذي بدأ في عام ١٩٩١. وهكذا انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,١ في المائة على العكس من الزيادات التي حدثت في السنوات الأربع السابقة. وكنتيجة لذلك، لم يزد الناتج الإقليمي لعام ١٩٩٥ إلا بنسبة ٣٠ في المائة عنه في عام ١٩٨٠ قبل نشوء أزمة الديون، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا آخر قدره ١ في المائة عنه في عام ١٩٨٠. ويرجع هذا الاتجاه السلبي جميعه تقريبا إلى التقلص الشديد في مستوى النشاط في المكسيك وبقدر أقل في الأرجنتين. ودون هذين البلدين، كانت اتجاهات الناتج الإقليمي مختلفة جدا، مع زيادة تتجاوز نسبة ٤ في المائة بقليل.

وانخفض معدل التضخم الإقليمي انخفاضا شديدا في عام ١٩٩٥ إلى ٢٥ في المائة، من ٨٩٠ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٣٤٠ في المائة في عام ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك كان هذا اتجاه عام: ففي ١٧ بلدا من ال ٢٢ بلدا التي رصدت، انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو بقي ثابتا. ولم يكن الاتجاه غير مواتٍ إلا في أربعة بلدان ولم تحدث زيادة كبيرة في التضخم إلا في المكسيك.

وكما حدث في السنة السابقة، تحسنت معدلات التبادل التجاري في معظم المنطقة، وكان ذلك راجعا في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وازدادت قيمة صادرات البضائع بنسبة ٢٣ في المائة، وكان ذلك بمثابة مرحلة هامة أخرى من مراحل الزيادة السريعة التي حدثت في هذا العقد. ومن حيث القيمة، ازدادت واردات المنطقة بنسبة ١٢ في المائة، أي أقل مما حدث في السنة السابقة، ووصلت إلى ما يربو على ٢٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو رقم قياسي تاريخي. ومع ذلك، ففيما عدا الأرجنتين والمكسيك، اللذين سببت الأزمة فيهما انخفاضا كبيرا في الواردات، ارتفع رقم النمو ارتفعا كبيرا (٣٣ في المائة). بالرغم من أنه من الصحيح أيضا أن معظم الزيادة التي حدثت في المنطقة تركز في بلد وحيد: البرازيل. وانخفض عجز الحساب الجاري انخفاضا كبيرا في عام ١٩٩٥ فوصل إلى ٣٤,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بعد أن كان حوالي ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤.

وبلغ صافي تدفقات رأس المال إلى المنطقة في عام ١٩٩٥، ٢٢,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٤ وأقل كثيرا مما كان عليه في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. عندما بلغ ٦٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويشمل هذا الرقم ١٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الاستثمار المباشر، و١٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الأشكال الأخرى لرأس المال الطويل الأجل، و ١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من رأس المال القصير الأجل وتدفقات استثمارات الحافظة إلى الخارج.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥	٨- ١	مقدمة
٦	١٧- ٩	أولا - سياسة الاقتصاد الكلي
٩	١٨-٢٧	ثانيا - النشاط الاقتصادي
١٢	٢٨-٣٠	ثالثا - التضخم
١٢	٣١-٣٤	رابعا - العمالة والمرتبات
١٣	٣٥-٥٨	خامسا - القطاع الخارجي
١٣	٣٥-٥٢	ألف - القطاع الخارجي
١٧	٥٢-٥٦	باء - الحساب الجاري والتمويل الخارجي
١٨	٥٧-٥٨	جيم - الديون الخارجية

الجداول

١٩	.....	١ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
٢٠	.....	٢ - تنوع الأداء الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٥
٢١	.....	٣ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مجموع الناتج المحلي الإجمالي
٢٣	.....	٤ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٢٥	.....	٥ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التغيرات في الأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية
٢٦	.....	٦ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تصدير السلع، تسليم ظهر السفينة (فوب)
٢٧	.....	٧ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: استيراد السلع، تسليم ظهر السفينة (فوب)
٢٨	.....	٨ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدلات التبادل التجاري تسليم ظهر السفينة (فوب)
٢٩	.....	٩ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ميزان المدفوعات
٣٣	.....	١٠ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مجموع الدين الخارجي المدفوع

### مقدمة

١ - ساد المشهد الاقتصادي العام لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال عام ١٩٩٥ ثلاث سمات. وكانت أولى السمات وأهمها جميعا هي الأزمة المالية المكسيكية التي نشأت في نهاية عام ١٩٩٤ وأحدثت آثارا لاحقة رئيسية في الأرجنتين. وكانت السمة الثانية هي ترسيخ برنامج الاستقرار في البرازيل. وشكل كلا الحدثين نقطتي تحول في تطور أكبر ثلاثة اقتصادات في المنطقة. وكانت السمة الثالثة الجديدة بالملاحظة، من الناحية الأخرى، هي التماثل بين الأداء الاقتصادي للبلدان الأخرى وأدائها في عام ١٩٩٤.

٢ - وعلى ذلك واصلت معظم بلدان المنطقة، ويبدو أنها في طريقها إلى أن ترسخ، نمطا من الأداء الاقتصادي يتصف بمعدلات نمو معتدلة يصاحبها تضخم معتدل ومتناقص، وعجز كبير في الحساب الجاري يغطيه رأس المال الخارجي، وانخفاض معدلات الوفورات المحلية. وبالرغم من ضعف هذا النمط وعدم كفاية معدل خلقه لفرص العمل، فهو يمثل تحسنا كبيرا بالمقارنة مع الركود وعدم الاستقرار اللذين كانا يميزان المشهد الإقليمي في الثمانينات. والبرازيل، على سبيل المثال، التي لم تتوافق مع هذا النمط في السنوات السابقة نظرا لمعدل التضخم العالي فيها واستمرار فائض الحساب الجاري، كانت تقترب من التوافق معه في عام ١٩٩٥.

٣ - وفي السنوات السابقة، اعتمد أداء معظم اقتصادات المنطقة على توافر رأس المال الخارجي، واستمر الحال كما هو عليه في عام ١٩٩٥. وبالرغم من أن رأس المال هذا قد سحِبَ أوليا من المكسيك والأرجنتين، فقد بقي حجمه عند مستويات السنة السابقة في معظم البلدان الأخرى، وارتفع ارتفاعا كبيرا في البرازيل. وفي حالتَي الأرجنتين وبصفة خاصة المكسيك، انخفض أثر صافي تدفق رأس المال الخاص إلى الخارج نتيجة التدفق الكبير للتمويل التعويضي من صندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة والتمويل من المصادر الرسمية المتعددة الأطراف. وانخفض الاعتماد على رأس المال الخارجي أيضا بسبب زيادة قيمة الصادرات بما يزيد عن ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اتجاه صاعد للأسعار للسنة الثانية على التوالي.

٤ - وفي الواقع لم يكن للأزمة المالية المكسيكية آثار مستفيضة أو دائمة في بقية المنطقة كما كان يُخشى في أول الأمر. ومع ذلك، فإن التكييفات التي أُجبرت الأزمة بعض الاقتصادات على القيام بها شكلت تحذيرا من أخطار تزايد العجز التجاري والإفراط في الاعتماد على رأس المال الأجنبي القصير الأجل، وبالخاصة إلى زيادة ثبات السياسة الاقتصادية.

٥ - ولأن الأداء الاقتصادي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أظهر اختلافا أكبر بكثير في عام ١٩٩٥ عنه في السنوات السابقة، فمن الصعب الوصول إلى تفسيرات تقوم على المتوسطات الإقليمية التي تبينها المؤشرات الاقتصادية. وقد وصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالكاد إلى ٠,٦ في المائة بالمقارنة مع ٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٤ (انخفاض قدره ١,١ في المائة في نصيب الفرد بعد زيادة قدرها ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٤)، ولكن هذا الأداء السيئ كان راجعا إلى حد كبير إلى النكستين اللتين عانت منهما المكسيك والأرجنتين. ومن التطورات الأكثر إيجابية، زيادة وضوح الميل نحو انخفاض التضخم والذي شوهد في السنوات السابقة؛ وكان انخفاض معدل التضخم من المعدلات ذات الثلاثة أرقام إلى ٢٥ في المائة راجعا بصفة أساسية إلى برنامج الاستقرار في البرازيل، الذي كان كافيا بدرجة أكبر مما يلزم لموازنة أثر ارتفاع أسعار المكسيك عقب تخفيض قيمة البيزو (انظر الجدول ١).

٦ - ولم يكن أداء الاقتصادات غير متساوٍ فحسب؛ بل إن مجموعات البلدان كان لديها كل على حدة أسباب مختلفة تماماً لأدائها غير المتساوي. وفي حالتي المكسيك والأرجنتين، انخفض الطلب الداخلي فيما يتعلق بكل من الاستهلاك والاستثمار، انخفاضاً كبيراً؛ وكان الأداء الدينامي للقطاعين الخارجيين هو السبب الوحيد في منع حدوث انخفاضات شديدة في الناتج المحلي الإجمالي في كلا البلدين. فقد ارتفع حجم الصادرات ارتفاعاً كبيراً (حيث زاد بنسبة ١٧ في المائة في الأرجنتين و ٢٥ في المائة في المكسيك)، بينما انخفض حجم الواردات (بنسبة ١٧ و ١٥ في المائة على التوالي). ومن ناحية أخرى، حدث العكس في البلدان الأخرى. فارتفع الطلب الداخلي، ارتفاعاً فاق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة في الطلب تعين الوفاء بها من المنتجات المستوردة. وارتفع حجم الواردات بنحو ٢٧ في المائة في البرازيل وبمتوسط قدره ١٤ في المائة في البلدان الأخرى، بينما انخفض حجم الصادرات في البرازيل وزاد بسرعة معتدلة (أقل من ٦ في المائة) في بقية البلدان (انظر الجدول ٢).

٧ - والتفاوت في أداء الاقتصادات كل على حدة، ولا سيما الاقتصادات الكبيرة، يقلل أيضاً من أهمية المؤشرات بالنسبة إلى المنطقة ككل من نواحٍ أخرى. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٥ أبلغت المنطقة عن وجود فائض في ميزانها التجاري من السلع التجارية لأول مرة في هذا العقد. وهذا متوسط ناتج من فوائض كبيرة في الأرجنتين والمكسيك إضافة إلى الفوائض في شيلي وإكوادور وفنزويلا، التي إذا اعتُبرت معاً تكون أكثر من كافية لموازنة العجز الذي أبلغت عنه البلدان الأخرى. وبالمثل فإن أداء الحساب الجاري ورصيد حساب رأس المال يتجلى فيهما اختلافات مماثلة من بلد إلى بلد.

٨ - ومع ذلك فمقارنة أداء الأرجنتين والمكسيك بأداء الاقتصادات الأخرى لا يعني أن الأخيرة تخلو من المشاكل. فمعظمها واصلت التقدم نحو الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي مع النمو، ولكن مع نقاط ضعف ملحوظة، وفي كثير من الحالات لم يكن نموها كافياً لخفض "العجز الاجتماعي" المتراكم من السنوات السابقة. ومن مصادر القلق الأخرى في عام ١٩٩٥ النمو المحدود في صادرات بعض البلدان، واستمرار معدلات الوفورات التي كان من الواضح أنها غير كافية، وبعض النكسات فيما يتعلق بالرصيد المالي، والضعف الذي بدأ يظهر في نظام الأعمال المصرفية.

#### أولاً - سياسة الاقتصاد الكلي

٩ - اتبعت بلدان المنطقة نهجاً مختلفة حيال السياسة الاقتصادية تبعاً لمدى تأثير اقتصاداتها بالأزمة المالية التي بدأت في المكسيك في نهاية عام ١٩٩٤. وعلى وجه الخصوص كان التدفق الصافي إلى الداخل للموارد المالية الخارجية، وزيادة أو نقص عدم التيقن السائد في الأسواق المحلية للأحداث الأجنبية أو المحلية عامليين حاسمين في السياسات المطبقة استجابة للأزمة.

١٠ - وعموماً شوهد نوعان رئيسيان من النهج. فمن ناحية، تعين على الأرجنتين والمكسيك، وإلى حد ما أوروغواي، أن تدير سياساتها الاقتصادية في مناخ يتسم بتقلص حاد في التمويل الخارجي وواجهت فيه تلك البلدان كساداً حاداً في الطلب المحلي نشأت عنه آثار سلبية على الناتج والعائدات المالية. ومن الناحية الأخرى، حالما أفاقت البلدان الأخرى، من الصدمة الأولية، استطاعت التغلب على الاضطراب المالي والسعي إلى تحقيق معدل نمو ولئن كان ذلك مع درجات متفاوتة من السيطرة على أوجه توازنها الرئيسي في مجال الاقتصاد الكلي. وبحلول نهاية السنة، خفت حالة عدم التيقن في معظم أرجاء المنطقة. وكان ذلك، بالافتتان مع انخفاض أسعار الفائدة على الصعيد الدولي، مؤشراً على حدوث تغير إيجابي في توقعات العوامل الاقتصادية المحلية والأجنبية.

١١ - ورغم تنوع المناخات التي تطورت في اقتصادات المنطقة، بقي تحقيق استقرار الأسعار المحلية من الأولويات إلى الحد الذي لم تحدث فيه أي زيادة كبيرة في معدل التضخم إلا في المكسيك، كما ظل التوازن المالي من الشواغل. وفي عام ١٩٩٥، أبقت مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العواقب المالية داخل حدود مقبولة مع عدم إحداث ضغوط على الائتمان المحلي. ومن الناحية الأخرى، شهدت مجموعة ثانية من البلدان تدهورا ملحوظا في مواردها المالية العامة. ولوحظت هذه المشكلة من قبل في عام ١٩٩٤ في فنزويلا وكوستاريكا وهندوراس إلى حد أقل في أوروغواي. وفي بعض تلك البلدان، مول الخلل بصفة رئيسية عن طريق التوسع النقدي. وفي عام ١٩٩٥، استمرت هذه الحالة دون تغيير كبير لكنها اشتملت على اختلال التوازن الملحوظ في الحسابات البرازيلية حيث سجل عجز قدره ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على النقيض من الفائض البالغ ١ في المائة الذي سجل في عام ١٩٩٤. وسجلت كولومبيا عجزا قدره ٣ في المائة في الموارد المالية العامة بعد وضع متوازن نسبيا - بل مع حدوث فائض في بعض الأحيان - في السنوات الخمس الأخيرة.

١٢ - وبذلك ساعدت الإدارة المالية والزيادة في الطلب على المال السياسة النقدية في عدد من البلدان وذلك في ظل توقعات بانخفاض التضخم. وفي مجموعة أخرى من البلدان، أدى تفاقم المشاكل المالية إلى تعقد تطبيق السياسة النقدية. كما شهدت بعض الاقتصادات استمرار التدفقات الكبيرة من الموارد الخارجية مما أدى إلى صعوبة التوفيق بين التوسع النقدي والأرقام المستهدفة بالنسبة للنمو والتضخم. وتعين بالتالي أن تتكيف أسعار الفائدة المحلية مع التناقض القائم بين تنمية القدرة التنافسية والأهداف النقدية وتمويل عجز الحسابات الجارية الخارجية.

١٣ - استمر الإصرار على تحقيق الاستقرار هو الأساس المحدد للسياسات النقدية التي تأرجحت بين التعقل والتقييد. وكانت أسعار الفائدة مواتية بصفة عامة؛ ولكن في الحالات التي ارتفعت فيها الأسعار الحقيقية ارتفاعا ملحوظا، واجهت السلطات النقدية من جديد معضلة تتمثل في تمكين تدفقات رأس المال من فرض ضغوط تنازلية على أسعار الصرف الحقيقية أو السعي لإجهاض الأثر النقدي لتدفق الأموال مع ما ينطوي عليه ذلك من احتمال نشوء حلقة مفرغة من شأنها العمل على خفض تدفقات جديدة من رأس المال.

١٤ - غيرت سياسة أسعار الصرف في المكسيك التي سمحت بتعويم البيزو في نهاية عام ١٩٩٤، بعد فترة تعرض فيها لنطاق من التقلبات؛ وفي البرازيل وإكوادور اللتين تحولتا إلى نظم نطاق التعويم؛ وفي هندوراس التي نفذت آلية للمزاد مع التدخل من جانب المصرف المركزي. واصلت البلدان الأخرى تطبيق نظم أسعار الصرف التي كانت سارية في السنة السابقة. وأظهرت أسعار الصرف الحقيقية اتجاهات مختلفة. وفي بعض الحالات، استمرت قيمة العملات المحلية في الارتفاع مما دعم الجهود المبذولة لمكافحة التضخم لكنها أضعفت قدرة المنتجات المحلية على التنافس مع المنتجات المستوردة. ومن جهة أخرى، شاهدت البلدان الثلاثة التي تأثرت بانقطاع التمويل الأجنبي قيمة عملاتها تنخفض بالمقارنة مع قيمة عملات شركائها التجاريين الرئيسيين. ولقد تأثرت المكسيك بذلك إلى حد كبير في حين تأثرت بلدان أخرى بدرجات أقل، وهذه البلدان هي بوليفيا وباراغواي وبيرو. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر خفضت فنزويلا إلى حد كبير قيمة عملتها التي ارتفعت في بحر السنة؛ وسوف تلمس آثار هذه الخطوة على المتغيرات الاقتصادية والمالية الرئيسية للبلد خلال عام ١٩٩٦ أساسا.

١٥ - وبصفة عامة، كان لارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية، بما فيها المنتجات الأولية والسلع المصنعة على حد سواء، أثر إيجابي ملحوظ على العجز التجاري. وفي البلدان التي تضررت أكثر من سواها بالاضطراب المالي، ساعد انخفاض الطلب المحلي وتحسن القدرة التنافسية في الخارج، على توسيع الحجم المادي للصادرات، وساعد في الوقت

نفسه على إبطاء نمو الواردات بل وفي وقف نموها. ومن جهة أخرى، اتسع نطاق عجز الحسابات الجارية في البرازيل وبيرو وكولومبيا، وهي بلدان زاد فيها الطلب المحلي.

١٦ - وشوهدت مجموعة من الاتجاهات المختلفة في عمليات تحرير حساب رأس المال. فقد حاول بعض البلدان التي كان يميل فيها تدفق رأس المال الأجنبي القصير الى تقليص أسعار الصرف الحقيقية الحد من زيادة قيمة عملاته المحلية باتباع تدابير ضريبية أو وضع اشتراطات بالنسبة لاحتياطي الأعمال المصرفية. واعتمدت بلدان أخرى بدرجة أقل على رأس المال القصير الأجل لتمويل العجز في حسابها الجاري. ولجأت البلدان التي عانت بصفة خاصة من نكسة في التمويل الخارجي الخاص الى الدين الحكومي المتوسط والطويل الأجل. ويذكر في هذا السياق أن الدعم المالي الذي قدمته حكومة الولايات المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف قام بدور هام.

١٧ - وتعرضت ملاءة النظم المالية في عدة بلدان للخطر (الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل وفنزويلا والمكسيك ونيكاراغوا، وحدث ذلك في حالة فنزويلا نتيجة لآثار متأخرة لأزمة السنة السابقة). وفي بعض الحالات، كانت المشاكل ذات أصل محلي وفجرتها أزمة السيولة التي كانت منها المؤسسات المالية الكبيرة؛ ووفرت السلطات النقدية شبكات أمان وقدمت الدعم المالي لإعادة تشكيل النظام. وفي حالات أخرى، كان التعليق الفجائي للتمويل الخارجي الخاص في أعقاب الأزمة المكسيكية يعني عمليات سحب ضخمة للودائع المصرفية القصيرة الأجل مما أدى الى نقص حاد في السيولة وارتفاع كبير في أسعار الفائدة الحقيقية وتزايد الميل نحو التخلف عن سداد القروض المصرفية. وأدى هذا الوضع عموماً الى إعادة تنظيم النظام المالي عن طريق عمليات الدمج، وعمليات الاحتياز الداخلية في المصارف، وإغلاق الفروع، واتخاذ تدابير لمعالجة زيادة التخلف عن السداد (انظر المربع ٣ بشأن حالة المكسيك). وثمة فئة ثالثة من المشاكل المصرفية نشأت عن القيود المفروضة على تزويد المصارف المركزية للمصارف الإقليمية بالتمويل. وفي ظروف تتميز بالديون التي لا يمكن استردادها، لم تتمكن المصارف التي مولت عجز الحكومات المحلية، من إعادة خصم القروض الممنوحة للمؤسسات العامة والخاصة؛ وأسفر هذا الوضع عن مشاكل مصرفية على الصعيد الإقليمي. وأخيراً، حدثت في بعض البلدان حالات إفلاس مصرفية متفرقة نتيجة لقرارات إدارية سقيمة.

#### ثانياً - النشاط الاقتصادي

١٨ - زاد الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٠,٦ في المائة فقط في عام ١٩٩٥، مما دل على حدوث توقف في الانتعاش الذي بدأ في عام ١٩٩١. وهكذا انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,١ في المائة، على العكس من الزيادات التي حدثت في السنوات الأربع السابقة. وكنتيجة لذلك لم يزد الناتج الإقليمي في عام ١٩٩٥ إلا بنسبة ٣٠ في المائة عنه في عام ١٩٨٠، قبل نشوء أزمة الديون، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً آخر قدره ١ في المائة عنه في عام ١٩٨٠. ويرجع هذا الاتجاه السلبي جميعه تقريباً إلى التقلص الشديد في مستوى النشاط في المكسيك، ويقدر أقل، في الأرجنتين (انظر الجدول ٣). ودون هذين البلدين كانت اتجاهات الناتج الإقليمي مختلفة جداً مع زيادة تتجاوز نسبة ٤ في المائة بقليل، أي مساوية تقريباً لتلك التي تحققت في عام ١٩٩٤، وهو أعلى معدل في الـ ١٥ سنة الأخيرة.

١٩ - وقد نشأ هذا الاتجاه السلبي عن الأزمة المالية التي بدأت في المكسيك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والتي صاحبها تخفيض حاد في قيمة عملتها المحلية في عكس اتجاه تدفقات رأس المال الداخلة إلى هذا البلد. وهي ظاهرة



سرعان ما حدثت في الأرجنتين أيضا، وقد أدى هذا في البلدين إلى تغيير في الطلب الكلي صحبه انخفاض في الاستهلاك والاستثمار، عوضته إلى حد ما زيادات في الصادرات.

٢٠ - وعلى طرف نقيض من هذا الأداء غير الموات في الأرجنتين والمكسيك. لاحظت في جميع بلدان المنطقة الأخرى تقريبا اتجاهات مواتية. بل أن معدلات النمو كانت أكثر اتساقا من المعدلات المسجلة مؤخرا. وقد كان التوسع في كل من الطلب المحلي والخارجي، والتدفق المرتفع المستمر للموارد المالية من الخارج هما العاملان اللذان أسهما بصفة أساسية في هذا النمو في عام ١٩٩٥.

٢١ - وحققت أربعة بلدان (بيرو، السلفادور، شيلي، كولومبيا) زيادات تربو على ٥ في المائة، مما يعد استمرارا للنتائج الإيجابية التي تحققت في السنوات السابقة. وبلغت نسبة النمو في شيلي ٨ في المائة، أي أعلى بكثير من عام ١٩٩٤ مكملة بذلك ١٢ سنة من النمو غير المنقطع. وسجلت بيرو، بدورها، زيادة هامة بلغت نسبتها حوالي ٧,٥ في المائة، ولو أنها أقل من عام ١٩٩٤، عندما بلغت نسبة النمو ١٣ في المائة تقريبا. ومرة أخرى أظهرت السلفادور نشاطا كبيرا (٦,٥ في المائة). يرجع أساسا إلى انتعاش الزراعة والتوسع القوي في مجال الصناعات التحويلية والتشييد. وسجلت كولومبيا، التي حققت معدلات غير إيجابية لسنوات كثيرة، مستوى نمو في عام ١٩٩٥ يزيد قليلا على ٥ في المائة.

٢٢ - ومن ناحية أخرى، نما الناتج باعتدال في ١٠ بلدان: إكوادور، باراغواي، البرازيل، بربادوس، بنما، بوليفيا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية الدومينيكية، غواتيمالا، كوستاريكا. وفي البرازيل، زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤ في المائة، أي أقل من السنة الماضية. بيد أن الأداء اختلف اختلافا واسعا النطاق في غضون عام ١٩٩٥، حيث حدثت تغيرات هامة في الاتجاهات القصيرة الأجل في مستوى نشاط البرازيل. ففي الربع الأول، استمر زخم الأشهر الأخيرة في عام ١٩٩٤، وصحبه ارتفاع ملحوظ بلغت نسبته ١٠ في المائة بالنسبة لنفس الفترة من السنة الماضية، بيد أن الاقتصاد تباطأ بشكل ملحوظ بدءا من الربع الثاني. ونما الاقتصاد البوليفي بنسبة ٣,٥ في المائة فقط بسبب الأداء المتوسط للقطاع الزراعي والذي تأثر بالأحوال الجوية المعاكسة. وفي إكوادور انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب تقلص النفقات الرأسمالية والاستهلاك العام في أعقاب الحرب. بيد أن الصادرات كانت نشطة. وفي باراغواي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤ في المائة، بفضل الانتعاش في الزراعة، الذي دعمه ناتجان رئيسيان هما: فول الصويا والقطن. وفي كوستاريكا، أدت القيود المفروضة على الموارد الخارجية في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥، إلى جانب ارتفاع معدلات الفائدة وبرنامج التكيف إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، بحيث لم يزد الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة ٢,٥ في المائة. ونما الاقتصاد في غواتيمالا بنسبة ٤,٥ في المائة، متجاوزا معدل النمو السكاني للسنة التاسعة على التوالي. وحفزت الصادرات من البضائع الطلب الكلي. وسجلت بنما نمو في الاقتصاد زاد بشكل طفيف (٣ في المائة) عن النمو في عام ١٩٩٤، مما وضع حدا لثلاث سنوات من الانخفاض. وفي الجمهورية الدومينيكية، سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بلغ حوالي ٥ في المائة. وكان هذا أساسا نتيجة للسياحة، والتحويلات النقدية العالمية ومناطق التجارة الحرة. وحققت بربادوس نمو بنسبة ٢ في المائة وترينيداد وتوباغو بنسبة ٣ في المائة، أقل من عام ١٩٩٤، في حين شهدت جامايكا نموا طفيفا.

٢٣ - وانتعشت أربعة بلدان أخرى (فنزويلا ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس) بعد تحقيق نتائج ضعيفة في السنوات السابقة. ففي فنزويلا نما الناتج، رغما عن الركود النسبي في القطاع غير النفطي، الذي عوضه أداء قطاع البترول.

وفي هندوراس، لم تعد العقوبات الرئيسية التي كانت ماثلة أمام النمو خلال السنة السابقة بنفس القوة، مما أدى إلى نمو الاقتصاد بنسبة ٣.٥ في المائة. وكان النمو في نيكاراغوا مرضيا في السنة الثانية على التوالي. وانتعشت هايتي أيضا بعد الخسائر الكبيرة التي حدثت في السنوات السابقة. وذلك نتيجة لرفع الحظر الدولي.

٢٤ - وفي عام ١٩٩٥، لم تسجل انخفاضا في مستوى النشاط إلا ثلاثة بلدان. وبالإضافة إلى التقلصات المشار إليها التي حدثت في الأرجنتين والمكسيك، إنخفض ناتج أوروغواي أيضا، ولكن بدرجة أقل، وانخفض مستوى النشاط في اقتصاد الأرجنتين في عام ١٩٩٥ للمرة الأولى منذ بداية العقد، فوضع بذلك حدا لمرحلة التوسع النشط استمرت عددا من السنوات. وتوافق الانخفاض في الطلب المحلي وفي الانتاج الكلي في عام ١٩٩٥، مع انقطاع التدفقات الرأسمالية. وقد أدى برنامج الطوارئ الاقتصادية الذي نفذ في المكسيك نتيجة للأزمة المالية إلى تقلص حاد في الطلب المحلي، الذي حققه نشاط الصادرات، مما حال دون انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن ٧ في المائة عام ١٩٩٥. وفي أوروغواي، أدى الانخفاض المفاجئ في الطلب المحلي نتيجة للتعديل المالي والانخفاض الحاد في الطلب من الأرجنتين إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لأوروغواي بحوالي ١.٥ في المائة خلال عام ١٩٩٥.

٢٥ - وزاد النشاط الاقتصادي في كوبا؛ وإن استمرت في نفس الوقت الأزمة الحادة التي مر بها البلد بعض السنين. ويعزى نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ إلى زيادات في الصناعات التحويلية، والخدمات السياحية والكهربائية، والتعدين، والزراعة خلاف قصب السكر، والتشييد.

٢٦ - ورغم استمرار معدلات نمو السكان المرتفع نسبيا في كثير من البلدان، كانت النتائج من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إيجابية أساسا. وزاد مؤشر الرفاهية هذا بنسبة ٣ في المائة أو أكثر في أربعة بلدان هي بيرو والسلفادور وشيلي وكولومبيا، في حين زاد ما بين ١ في المائة وأقل قليلا من ٣ في المائة في تسعة أخرى هي باراغواي والبرازيل وبربادوس وبنما وبوليفيا وترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا. وفي أربع اقتصادات أخرى هي إكوادور وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس زاد هذا المؤشر زيادة طفيفة؛ في حين ظل على ما هو عليه تقريبا في فنزويلا. وفي البلدان الأربعة الباقية (الأرجنتين، وأوروغواي، جامايكا، المكسيك) انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٧ - ونظرا للآداء غير الموات لاقتصادات المنطقة خلال العقد السابق، سجلت ثمانية بلدان فقط في عام ١٩٩٥ زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ذلك المسجل لعام ١٩٨٠ وهي: شيلي (٤٥ في المائة)، كولومبيا (٣٤ في المائة)، جامايكا (٢٤ في المائة)، وأوروغواي (١٣ في المائة). بنما (١٢ في المائة)، الجمهورية الدومينيكية (١١ في المائة)، كوستاريكا (٤ في المائة) بربادوس (١ في المائة). وسجلت إكوادور وباراغواي والبرازيل مستويات مشابهة لمستويات عام ١٩٨٠، وفي الأرجنتين انخفض الرقم انخفاضا طفيفا (٢.٥ في المائة). وعلى الطرف الآخر، حدث أكبر انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هايتي (- ٤٧ في المائة)، ونيكاراغوا (- ٤ في المائة)، وبيرو (- ١٥ في المائة)، وغواتيمالا (- ١٣ في المائة)، وبوليفيا (- ١٢ في المائة)، والمكسيك (- ١٠ في المائة)، وهندوراس (- ٧ في المائة)، والسلفادور (- ٦ في المائة) (انظر الجدول ٤).

### ثالثا - التضخم

٢٨ - سجل معدل التضخم الإقليمي في عام ١٩٩٥ انخفاضا ملحوظا حيث بلغ ٢٥ في المائة بعد أن وصل ٨٩٠ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٣٤٠ في المائة في عام ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، كان هذا اتجاه عام: ففي ١٧ بلدا من البلدان الـ ٢٢ بلدا التي رصدت انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو بقي ثابتا، ولم يكن الاتجاه غير موات إلا في أربعة بلدان؛ ولم تحدث زيادة كبيرة في التضخم إلا في المكسيك. ولو أنها لم تبلغ نفس المستويات التي سادت في الثمانينات وبداية التسعينات (انظر الجدول ٥). وعلى النقيض من ذلك، كان معدل التضخم صفرا تقريبا (أقل من ٢ في المائة سنويا) في ثلاثة بلدان (الأرجنتين وبربادوس وبنما) في حين شهدت ثلاثة أخرى زيادة برقم مفرد (ترينيداد وتوباغو، وشيلي، وغواتيمالا). وفي مجموعة كبيرة من البلدان (باراغواي وبوليفيا وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور ونيكاراغوا) سجلت زيادات تتراوح بين ١١ في المائة و ١٦ في المائة. وحدثت في ستة بلدان أخرى (إكوادور والبرازيل وكوستاريكا وكولومبيا وهايتي وهندوراس) زيادات في الأسعار تتراوح بين ٢٠ في المائة و ٣٠ في المائة. وأخيرا، لم تسجل سوى ثلاثة بلدان (أوروغواي وفنزويلا والمكسيك) زيادات في التضخم تتراوح بين ٤٠ في المائة و ٥٠ في المائة.

٢٩ - ومع الانخفاض الملحوظ في التضخم البرازيلي، اختفت تقريبا جميع الحالات المشابهة للتضخم المفرط التي ظهرت في المنطقة في السنوات الـ ١٥ الأخيرة. فقد شهدت بوليفيا زيادات معتدلة في الأسعار منذ عام ١٩٨٦، وحققت الأرجنتين تقدما ضخما في الحد من التضخم منذ عام ١٩٩٢، حتى بلغ المعدل السنوي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أقل من ٢ في المائة - وهو رقم قياسي في تاريخ هذا البلد. وفي بيرو، استمر التضخم في الانخفاض، فهبط من ١٥ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥ مما عزز اتجاه الزيادات المنخفضة في الأسعار. بعد المعدلات المرتفعة للغاية المسجلة فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠. وقد انخفض التضخم السنوي في نيكاراغوا إلى حد كبير منذ عام ١٩٩٢، فبلغ ١١ في المائة في عام ١٩٩٥. ويتناقض هذا بشكل حاد مع المعدلات المسجلة حتى عام ١٩٩١، التي وصلت إلى الذروة عندما بلغت ٣٤٠٠٠ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٨.

٣٠ - وشهدت بلدان أخرى مرت في الماضي بتجربة التضخم المرتفع - ولو أن ارتفاعه لم يقارب ارتفاعه في البلدان التي أشير إليها توا - انخفاضا في الأسعار في غضون عام ١٩٩٥. ومثال ذلك إكوادور وأوروغواي: استمر الاتجاه النزولي في إكوادور بشكل معتدل، فهبط التضخم من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٥؛ وفي أوروغواي بلغ معدل التضخم أقل من ٤٠ في المائة لأول مرة منذ عام ١٩٨٣.

### رابعا - العمالة والمرتبات

٣١ - على الصعيد الإقليمي، كان لانخفاض النمو الاقتصادي أثر كبير على أسواق العمل، مما فاقم من مشاكل العمالة. وبسبب الارتفاع الحاد في البطالة في بعض البلدان، ومعدل البطالة الظاهرة الإقليمية المرجح كي يأخذ في الاعتبار عدد سكان البلدان وارتفع المعدل من ٦,٤ في المائة إلى ٧,٤ في المائة، وهي طفرة لم تشاهد منذ بداية الثمانينات. كذلك توقف الاتجاه نحو منح أجور أعلى استنادا إلى الزيادات الحادة في الانتاجية، التي سادت في المنطقة ككل في مطلع التسعينات.

٣٢ - وقد أدى الأداء الضعيف، ولا سيما في بعض أكبر بلدان المنطقة، إلى ارتفاع حاد في البطالة الظاهرة (الأرجنتين وفنزويلا والمكسيك). وفي بلدان أخرى مثل إكوادور وأوروغواي وبنما، أثر النمو المعتدل أو السلبي على مستويات العمالة، وإن لم يكن ذلك، بصفة عامة، على نفس درجة الخطورة في البلدان الأولى. وفي بعض البلدان شوهد، في عام ١٩٩٥، أثر الأزمة في أسواق العمالة تلك التي واجهت بالفعل صعابا بسبب عمليات إعادة تشكيل الانتاج

وعمليات القطاع العام. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت معدلات البطالة في البلدان ذات معدلات النمو المرتفعة، مثل البرازيل وبيرو وغواتيمالا وشيلي وكولومبيا ونيكاراغوا وهندوراس. وكان الانخفاض معتدلاً عامة، نظراً لأن معدلات النمو كانت معتدلة أو لأن النمو استند إلى إنتاجية أكثر ارتفاعاً إلى زيادة استيعاب اليد العاملة.

٣٣ - وقد أثر السلوك المختلف لمستويات البطالة على الأجور. وبالرغم من أنه سجلت في عام ١٩٩٤ زيادة في متوسط الأجور الحقيقية في القطاع الرسمي، فلم تزد الأجور في عام ١٩٩٥ زيادة ذات شأن سوى في بلدان قليلة.

٣٤ - وهكذا سجلت في المكسيك، حتى تموز/يوليه، انخفاض في الأجور الحقيقية بلغت نسبته ١٣ في المائة. وفي الأرجنتين، حيث لم يسمح التضخم المنخفض بإجراء تعديل نزولي قوي في الأجور من خلال تعديلات إسمية أقل من الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، تمثلت التدابير الرئيسية لتخفيض تكاليف اليد العاملة - باستثناء الفصل في إلغاء العمل الإضافي وتخفيض ساعات العمل. وانخفض متوسط الأجور الحقيقية في مجال الصناعة بنسبة ١ في المائة فقط. وفي كوستاريكا وأوروغواي أيضاً، انخفضت الأجور الحقيقية وعلى النقيض من ذلك، زاد متوسط الأجور في شيلي، وكذلك الحد الأدنى للأجور بالقيمة الحقيقية بنسبة ٤ في المائة تقريباً إزاء تنمية مواتية لإنتاجية اليد العاملة. وفي البرازيل، استمرت الأجور الحقيقية، في غضون العام، في العودة إلى مستواها السابق قبل الانخفاض الذي لحق بها في الربع الثاني من عام ١٩٩٤. وهكذا بلغ متوسط التراكم في تموز/يوليه المتوسط السنوي لعام ١٩٩٤، وقد يتجاوز المعدل السنوي بحلول نهاية العام. وفي كولومبيا، حافظت الأجور في مجال الصناعة على مستوياتها بالقيمة الحقيقية.

#### خامساً - القطاع الخارجي

##### ألف - التجارة الخارجية ومعدلات التبادل التجاري

٣٥ - نظراً لما للاقتصادات الرئيسية من أرجحية في المجموعة الإقليمية، فإن النتائج العامة للقطاع الخارجي تعكس الأداء غير النمطي للمكسيك والأرجنتين، من ناحية، والبرازيل، من ناحية أخرى. فالأداء هذه البلدان آثار متعارضة.

٣٦ - ففي المقام الأول، كان للأزمة المكسيكية تأثير حاسم على أداء القطاع الخارجي الكلي للمنطقة، بالرغم من أن هذا التأثير تركّز بوضوح في الأرجنتين والمكسيك، حيث عكس الحساب الخارجي لهذين البلدين، كما حدث في أوروغواي، عمليات التكيف في اقتصادهما. وإذ واجها انخفاضاً حاداً في التدفقات الرأسمالية إلى داخل بلديهما، كان عليهما أن يبذلا جهداً هائلاً لتخفيض العجز في حسابهما الجاري، الذي ارتفع ارتفاعاً هائلاً خلال هذا العقد، عن طريق تخفيض الإنفاق وزيادة المبيعات إلى الخارج. وفي بقية البلدان، ساعدت الحالة الاقتصادية الدولية عملية التكيف مع انخفاض تدفقات رأس المال إلى الداخل، كما يتضح من تحسن معدلات التبادل التجاري، التي ساهمت مساهمة ملحوظة في زيادة الإيرادات من الصادرات زيادة كبيرة، وفي المحافظة على الاتجاه نحو الاستيراد المتزايد.

٣٧ - والعامل الهام الآخر الذي يساعد على تفسير الأداء العام للمنطقة يتمثل في الزيادة المفاجئة في الطلب التي طرأت في البرازيل، نتيجة لنجاح خططها المتعلقة بالاستقرار. وأدى هذا الطلب المتزايد إلى ارتفاع هائل في الواردات، تسبب بدوره في تدهور رصيد الحساب الجاري، ولم يعوض هذا التدهور إلا زيادة التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الداخل بمقدار ثلاثة أمثال.

٣٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ظل ازدهار التجارة داخل المنطقة يشكل قوة دافعة للتجارة الخارجية للمنطقة. ففي عام ١٩٩٥، استمرت التجارة فيما بين البلدان الأعضاء في رابطة تكامل أمريكا اللاتينية في الازدياد بمعدل أكبر بالنسبة لتجارتها مع بقية العالم. وساهمت المجموعات دون الإقليمية لهذه البلدان مساهمة نشطة في هذا النمو. وكمثال على

ذلك، تطور التجارة داخل السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، حيث مثلت التجارة داخل المجموعة ٢٢ في المائة من التجارة الإجمالية لأعضائها، مقابل ١٩ في المائة في عام ١٩٩٤، بالرغم من الصعوبات التي أثرت في الحساب الخارجي للبلدين الرئيسيين في المجموعة. وفي مجموعة الأنديز، ارتفعت هذه النسبة من ١٠ في المائة إلى قرابة ١٢ في المائة بفضل النمو السريع (٤٢ في المائة) للتجارة فيما بين أعضاء هذه المجموعة.

٣٩ - وكما حدث في السنة السابقة، تحسنت معدلات التبادل التجاري في معظم أجزاء المنطقة، وكان ذلك راجعا في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية (نظرا لأن السلع الأساسية هي الصادرات الرئيسية). ومن بين بلدان أمريكا الجنوبية التي استفادت أكثر من غيرها من هذه الحالة بيرو، وشيلي، وكولومبيا، وكان أداءها الاقتصادي الجيد في عام ١٩٩٥ مرجعه جزئيا إلى ارتفاع هذه الأسعار. وشهدت أيضا الجمهورية الدومينيكية والسلفادور وهندوراس تحسنا يزيد على ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ٨). ومن ناحية أخرى، حدث ركود (البرازيل) أو انخفاض (المكسيك) في معدلات التبادل التجاري في الاقتصاد الرئيسيين في المنطقة، اللذين يصدران المصنوعات بصفة أساسية. وحدث نفس الشيء في اكوادور، وأوروغواي، وبنما وبوليفيا.

٤٠ - وازدادت قيمة صادرات البضائع بنسبة ٢٣ في المائة، وكان ذلك بمثابة مرحلة هامة أخرى من مراحل الزيادة السريعة التي حدثت في هذا العقد. فلم تحدث زيادة مماثلة منذ عام ١٩٨٠. ولم تحدث زيادة أكبر من ذلك في العقود القليلة الماضية إلا عندما ارتفع سعر البترول ارتفاعا مفاجئا خلال السبعينات. وهكذا فإن المبيعات الخارجية للمنطقة في عام ١٩٩٥ تجاوزت ببساطة ٢٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (انظر الجدول ٦). وكان للآزمة المكسيكية تأثير حاسم على هذه النتيجة الاستثنائية. والواقع أن ٦٠ في المائة من الزيادة تعود إلى بلدين (الأرجنتين والمكسيك) وكان عليهما أن يتخذا أشد تدابير التكيف مع الانتكاس الاقتصادي نتيجة للآزمة.

٤١ - وباستثناء الأرجنتين والمكسيك، كان الأداء الجيد بصفة عامة يعود إلى حد كبير إلى الحالة الاقتصادية الدولية المواتية، حيث أن السبب الرئيسي للنتائج المحسنة لمعظم هذه البلدان يتمثل في ارتفاع الأسعار التي تلقتها مقابل البضائع المصدرة.

٤٢ - وفي جميع بلدان المنطقة، ازدادت قيمة البضائع المصدرة محسوبة بالدولارات، كما أن قيمة الوحدة ارتفعت. وكان طابع الأداء عند مجموعة من البلدان (اكوادور، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وهندوراس) متوسطا في مجال التصدير. واتسم هذا الطابع بزيادة في قيمة الصادرات بنسبة تزيد على ١٠ في المائة ولا تقل عن ٣٠ في المائة، مع تفاوت إيجابي ومعتدل بصفة عامة في الحجم، ومساهمة كبيرة لزيادات قيمة الوحدة في زيادات القيمة.

٤٣ - وخرجت على هذا النمط مجموعتان من البلدان تتميزان بخصائص مختلفة جدا. وتألقت إحدى المجموعتين من بلدان تجاوز نمو صادراتها ٣٠ في المائة، وتألقت المجموعة الأخرى من بلدان لم يتجاوز نمو صادراتها ١٠ في المائة.

٤٤ - والمجموعة الأولى التي فاق نمو صادراتها المتوسط تتألف من بلدان تقع على طرفي نقيض بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى عدد من بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وهذه البلدان هي الأرجنتين، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهايتي. وتجاوز حجم صادرات جميع هذه البلدان تقريبا المتوسط إلى حد كبير. ولكن، بالنسبة لشيلي التي صاحبت النتائج الفائقة لتجارتها نتائج فائقة أيضا لاقتصادها ككل، ساهمت زيادة قيمة الوحدة في الجزء الأكبر من إيراداتها من التصدير، وهذا ما حدث أيضا في بلدان أمريكا الوسطى المذكورة. ومن ناحية أخرى، فإن أداء صادرات الأرجنتين والمكسيك وهايتي الممتاز يعود قبل كل شيء

إلى زيادة الشحنات. ففي البلدين الأوليين، كان هذا الأداء نتيجة لبرامج التكيف الصارمة، بينما كان في هايتي نتيجة انتعاش التجارة بعد عدة سنوات من حالة الطوارئ السياسية، والحظر التجاري، واضطراب الاقتصاد.

٤٥ - وتضم المجموعة الأخرى البلدان الخمسة التي كان نمو صادراتها أقل (أوروغواي، وباراغواي، وبنما، والبرازيل، وبوليفيا). ولهذا الأداء أسباب متنوعة. ففي حالة البرازيل، يرجع هذا الأداء إلى الزيادة الحادة في قيمة العملة المحلية؛ وفي حالة بنما، يرجع ذلك إلى انكماش الطلب على المصنوعات المصدرة من منطقة كولون الحرة؛ وفي حالة باراغواي، يرجع ذلك إلى الانتاج الموسع لنول الصويا في البرازيل، مما نجم عنه انخفاض الطلب في البرازيل على فول الصويا من باراغواي، وفي صعوبة نقله عبر البلد؛ وفي حالة أوروغواي، يرجع ذلك إلى آثار الانتكاس الاقتصادي في الأرجنتين. وساهم هذا العامل أيضا في ضعف المبيعات من الصادرات البوليفية.

٤٦ - وعليه، فإن التطور الإيجابي للأسعار وللكميات المصدرة سمح للمنطقة بزيادة وارداتها، ومن ثم التقليل إلى حد ما من الأثر السلبي للتباطؤ الاقتصادي والانخفاض في التدفقات الرأسمالية إلى الداخل الذي حدث من توافر النقد الأجنبي. ومن حيث القيمة، ازدادت واردات المنطقة بنسبة ١٢ في المائة، أي أقل مما حدث في السنة السابقة، ووصلت ما يربو على ٢٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو رقم قياسي تاريخي. ومع ذلك ففيما عدا الأرجنتين والمكسيك اللذين سببت الأزمة فيهما انخفاضا كبيرا في الواردات، ارتفع رقم النمو ارتفاعا كبيرا (٢٢ في المائة). بالرغم من أنه من الصحيح أيضا أن معظم الزيادة التي حدثت في المنطقة تركز في بلد واحد: البرازيل (انظر الجدول ٧).

٤٧ - واختلفت قيمة الواردات اختلافا واسعا النطاق باختلاف البلدان بسبب تنوع العوامل المؤثرة في الكميات المستوردة. ومن ناحية أخرى، اختلفت الزيادات في أسعار الواردات اختلافا طفيفا، وتعود الزيادات بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار المصنوعات.

٤٨ - ومن ثم، فإن التفاوت الكبير في أرقام الواردات كان راجعا بصفة أساسية إلى الفروق في الكميات المستوردة. وحدث في بعض البلدان مسلك وسط حيث كانت الزيادة في الواردات مصحوبة بزيادة معتدلة في الطلب المحلي أدى إلى نمو الإنتاج واتسع نطاقها لتشمل الموردين الأجانب. ولم تتجاوز الزيادة في أي حالة من هذه الحالات نسبة ١٠ في المائة من حيث الكمية و ٢٠ في المائة من حيث القيمة بدرجة كبيرة.

٤٩ - وعلى عكس هذه الحالة الوسطى، كان هناك، على أحد الطرفين بلدان ذات طلب محلي متزايد بسرعة وقدرة جيدة على الحصول على النقد الأجنبي، وقد وسعت هذه البلدان نطاق إنتاجها ومشترياتها الخارجية، أو بلدان ارتفعت القيمة الحقيقية لعملاتها. ومرت كل من بيرو وشيلي بهذين الطرفين. وفي الجمهورية الدومينيكية، صاحبت الزيادة القوية في الواردات دفعة مفاجئة في النشاط الصناعي في المناطق الحرة. وفي البرازيل، شكل ارتفاع سعر الصرف حافزا للواردات، وحدث نفس الشيء في فنزويلا، حيث ازدادت الواردات في إطار سعر صرف ثابت ومتحكم فيه توقع انخفاض قيمة العملة، بالرغم من انخفاض مستوى للنشاط المحلي والمشاكل التي صودفت في الحصول على العملات الأجنبية. وقد سجلت كل هذه البلدان المذكورة زيادات بنسبة ٣٠ في المائة أو أكثر في قيمة وارداتها. وكانت تجربة هايتي غير نمطية حيث أن الواردات ارتفعت ارتفاعا حادا مع بدء عودة الحياة السياسية والاقتصادية إلى حالتها الطبيعية.

٥٠ - وعلى الطرف النقيض الآخر، كانت هناك البلدان التي أدى فيها الانخفاض في الطلب إلى تخفيض في عناصر العرض الكلي؛ وهذا ينطبق بصفة خاصة على الأرجنتين، وأوروغواي، والمكسيك. ففي هذه البلدان، عوض الانخفاض

في حجم الواردات عن ارتفاع أسعار المنتجات التي جرى شراؤها، بل زاد عليه. وانخفض أيضا حجم الواردات أو ظل على حاله في باراغواي، وبنما، وبوليفيا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا.

٥١ - والنمو الكبير في تصدير البضائع جعل صادرات هذه البلدان تفوق الواردات الأبطأ في تزايدها. فلأول مرة منذ عام ١٩٩١، تغير الميزان التجاري للمنطقة وأظهر فائضا متواضعا قيمته ٢,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وكان العامل الحاسم في هذا التحول يتمثل في الفوائض الكبيرة في تجارة البضائع التي تراكمت لدى الأرجنتين والمكسيك، وهو تحول جذري عن حالات العجز الكبيرة في السنة السابقة. و عوض فائض هذين البلدين التحول إلى الاتجاه المعاكس، بل زاد عليه في اقتصاد البلد المهيمن الآخر في المنطقة، البرازيل، الذي انتقل من فائض يزيد على ١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة السابقة إلى عجز قيمته ٣ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥. والجدير بالذكر أيضا أن فائض شيلي زاد أكثر من الضعف. أما البلدان الأخرى فقد انقسمت إلى قسمين متساويين تقريبا، بلدان حسنت ميزان تجارتها في البضائع وبلدان تدهور ميزان تجارتها.

٥٢ - ونجحت المنطقة أيضا، بالإضافة إلى تحسين ميزان تجارتها في البضائع، في تخفيض العجز في مدفوعات الصافية للخدمات تخفيضا كبيرا. وكانت هذه النتيجة راجعة إلى حد كبير إلى التحسن الصريح في ميزان مدفوعات الأرجنتين والمكسيك الصافية للخدمات، المرتبطة بانخفاض في مشتريات هذين البلدين من البضائع الأجنبية؛ فقد خفضت الأرجنتين عجزها بواقع بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بينما تحولت المكسيك من رصيد سالب إلى رصيد موجب، وهو تحسن بلغ ٣,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد عوض هذان البلدان معا عن التدهور في رصيد هذا الحساب بل زاد عليه عند جميع بلدان أمريكا الجنوبية وبعض بلدان أمريكا الوسطى الأخرى. وهكذا، انكمش العجز في الميزان التجاري للبضائع والخدمات انكماشاً هائلا من حوالي ٢٧ بليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٦ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥.

#### ٤٦ - الحساب الجاري والتمويل الخارجي

٥٣ - انخفض عجز الحساب الجاري انخفاضا كبيرا في عام ١٩٩٥ فوصل إلى ٣٤,٥ بليون دولار بعد أن كان حوالي ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤. ونتج هذا الانخفاض بكامله عن تحسن ميزان التجارة في البضائع والخدمات، لأن الأرباح والفوائد ارتفعت تقريبا بنسبة ٢٠ في المائة. وسجلت جميع بلدان المنطقة عجزا باستثناء الجمهورية الدومينيكية وفنزويلا (انظر الجدول ٩).

٥٤ - وكانت أهم التغيرات مماثلة لتلك الملاحظة في الميزان التجاري للبضائع والخدمات: اختفاء العجز الكبير للمكسيك، وانخفاض حاد في عجز الأرجنتين، وارتفاع هائل في عجز البرازيل. وفي الوقت نفسه، انخفض الفائض الكبير لفنزويلا المسجل في السنة السابقة بما يزيد على النصف.

٥٥ - وبلغ صافي تدفقات رأس المال إلى المنطقة في عام ١٩٩٥، ٢٢,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٤ وأقل بكثير مما كان عليه في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، عندما بلغ ٦٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (انظر الجدول ٩). ويشمل هذا الرقم ١٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الاستثمارات المباشرة، و ١٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الأشكال الأخرى لرأس المال الطويل الأجل، و ١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من رأس المال القصير الأجل، وتدفقات استثمارات الحافطة إلى الخارج. وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات رأس المال إلى المنطقة في عام ١٩٩٥ تأثرت بصفة خاصة بصافي التدفقات الخارجة من فنزويلا والمكسيك. وباستثناء هذين البلدين، كان رصيد حساب رأس المال للبلدان المتبقية ٤٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٥٦ - وتأثرت نتائج عام ١٩٩٥ بأحداث عام ١٩٩٤ في المكسيك؛ فبعد تخفيض قيمة العملة في كانون الأول/ديسمبر، أثرت الاضطرابات المالية على الاقتصادات الرئيسية في المنطقة بدرجات متفاوتة. ففي الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥، حدثت تدفقات قصيرة الأجل لرأس المال إلى خارج المنطقة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وتوقف من الناحية العملية التمويل من القطاع الخاص. وقام كل من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى بدور حيوي في هذه الحالة عن طريق توفير رأس مال تعويضي، وبفضله تمكنت المكسيك من الوفاء بكثير من التزاماتها القصيرة الأجل، واستطاعت مع الأرجنتين أن تعاود الوصول إلى الأسواق المالية الدولية.

#### جيم - الديون الخارجية

٥٧ - قارب مجموع دين بلدان أمريكا اللاتينية الخارجي في عام ١٩٩٥ مبلغ ٥٧٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهي زيادة إسمية تبلغ ٨ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ١٠). وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من البضائع والخدمات في المنطقة مرة أخرى، بفضل المبيعات الخارجية القوية والنمو المعتدل في ديونها. وهكذا انخفضت النسبة من ٢٥٠ في المائة إلى ٢٢٠ في المائة، وهي أقل نسبة مئوية منذ عام ١٩٨٠. وانخفضت أيضا النسبة بين الفوائد المدفوعة والصادرات من البضائع والخدمات، وإن كان ذلك بصورة طفيفة.

٥٨ - وأحرز تقدم كبير خلال عام ١٩٩٥ في إعادة التفاوض على الدين الخارجي لمعظم بلدان المنطقة الأكثر مديونية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وقعت بنما، في إطار خطة بريدي، على اتفاق لإعادة جدولة الديون الخارجية التجارية، شمل مبلغ ٣,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدفع الديون والفوائد المستحقة. وأعلنت بيرو أنها توصلت إلى اتفاق مؤقت لإعادة جدولة ديونها مع القطاع المصرفي التجاري، وذلك أيضا في إطار خطة بريدي، وينطوي ذلك على مبلغ ٤,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من رأس المال و ٣,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الديون المستحقة الدفع. كما أعادت نيكاراغوا شراء دينها البالغ ١,٣٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مع قطاع المصارف التجارية بنسبة ٧ في المائة من قيمته الاسمية؛ ولهذا الغرض استخدمت أموالا من مصرف التنمية المشترك بين البلدان الأمريكية، والبنك الدولي، وعدد من الحكومات الأوروبية. وخلال عام ١٩٩٥، وقعت بوليفيا، ونيكاراغوا، وهايتي، على اتفاقات لإعادة جدولة ديونها الثنائية مع البلدان التي يتألف منها نادي باريس، وتقوم هندوراس أيضا بالتفاوض على إعادة الجدولة. وقد سمحت هذه المفاوضات بتخفيف وطأة الديون بالنسبة لمعظم أكثر البلدان مديونية في المنطقة، غير أن مستوى ديونها ما زال مرتفعا.

#### الجدول ١

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:  
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية



١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
<u>معدلات التغير السنوية</u>					
					النشاط الاقتصادي والأسعار
٠,٦	٤,٦	٣,٠	٢,٨	٣,٣	الناتج المحلي الإجمالي
١,١-	٢,٧	١,١	٠,٩	١,٤	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٢٥,٠	٣٣٧,٣	٨٨٧,٦	٤١٨,٩	١٩٩,٧	أسعار السلع الاستهلاكية
١,٨	٢,٧	٠,٣-	٣,٩-	٦,٥-	معدلات التبادل التجاري فوب (تسليم ظهر السفينة)/فوب
<u>ببلايين الدولارات</u>					
					القطاع الخارجي
٢٢٣,٤	١٨٢,٠	١٥٦,٤	١٤٦,٠	١٣٦,٨	الصادرات من السلع
٢٢١,١	١٩٧,٢	١٦٦,٥	١٥١,٦	١٢٤,٠	الواردات من السلع
٢,٣	١٥,٢-	١٠,١-	٥,٦-	١٢,٨	الميزان التجاري (للسلع)
٣٤,٥-	٥٠,٠-	٤٦,١-	٣٦,٩-	١٨,٨	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٤	٤٤,٩	٦٦,٩	٦١,٦	٣٧,٩	رصيد حساب رأس المال
٥٧٣,٧	٥٣٣,٤	٥٠٧,٤	٤٦٦,٠	٤٤٩,١	مجموع المبالغ المنصرفة، الدين الخارجي

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

(أ) أرقام أولية.

## الجدول ٢

تنوع الأداء الاقتصادي في أمريكا اللاتينية  
ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٥  
(النسبة المئوية)

بلدان أخرى	١٩٩٥			١٩٩٤		
	البرازيل	المكسيك	الأرجنتين	أمريكا اللاتينية	أمريكا اللاتينية	
٤,٥	٤,٠	٧,٠-	٢,٥-	٠,٦	٤,٦	النتاج المحلي الإجمالي
٦,٦	١٠,٠	١٧,٦-	٥,٥-	٠,٢	٤,٠	الاستهلاك
٧,٠	١٠,٩	٣٠,٠-	١٤,٠-	٥,٨-	٩,٧	إجمالي تكوين رأس المال
٦,٧	١٠,٢	٢٠,٣-	٧,٤-	١,٠-	٥,٠	الطلب المحلي
٥,٦	٢,٨-	٢٤,٥	١٧,١	١٠,٥	٩,٢	الصادرات من السلع والخدمات (الحجم)
١٤,٤	٣٦,٧	١٤,٩-	١٧,٤-	٢,٨	١٤,٣	الواردات من السلع والخدمات (الحجم)
١٠,٧	٢٨,٠	(ب) ١٦,٩-	(ب) ٠,٤-	(ب) ٢٢,٤	٤٤,٩	صافي الإيرادات الرأسمالية (ببلايين الدولارات)

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية، محولة إلى دولارات بأسعار عام ١٩٨٠.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) لا يشمل ميزان المدفوعات "التمويل من مصادر استثنائية".

## الجدول ٣

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مجموع الناتج المحلي الإجمالي  
(النسبة المئوية بناء على قيم أسعار عام ١٩٨٠)

## الجدول ٣ (تابع)

التغير التراكمي	معدلات التغير السنوي									
	-١٩٩١ ١٩٩٥ <sup>(ب)</sup>	-١٩٨١ ١٩٩٠	١٩٩٥ <sup>(ب)</sup>	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
	١٤,٩	١٣,٠	٠,٦	٤,٦	٣,٠	٢,٨	٣,٣	٠,٣	٠,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	٢٠,٣	١٠,٩	٢,٩	٥,١	٤,٢	٣,٠	٣,٧	١,١-	٠,١-	أمريكا الجنوبية
	٣١,٤	٨,٧-	٢,٥-	٧,٤	٦,١	٨,٧	٨,٩	٠,١-	٦,٢-	الأرجنتين
	١٨,٤	٢٠,٤	٢,٥	٤,٢	٢,٢	٣,٤	٤,٩	٢,٠	٠,٢	إكوادور
	١٨,٢	٤,٧	١,٥-	٥,١	٢,٥	٧,٩	٣,٢	٠,٩	١,٣	أوروغواي
	١٥,٩	٣٦,٦	٤,٠	٣,٠	٣,٩	١,٧	٢,٣	٣,١	٥,٩	باراغواي
	١٤,١	١٦,٨	٤,٠	٥,٨	٤,٢	٠,٩-	٠,٣	٤,٤-	٣,١	البرازيل
	١٩,٧	١,٤	٣,٥	٤,٢	٤,١	١,٢	٥,١	٤,٧	٣,٥	بوليفيا
	٣٠,١	١١,٤-	٧,٥	١٢,٨	٥,٨	١,٢-	٢,٦	٥,٦-	١١,٥-	بيرو
	٣,٧ <sup>(ب)</sup>	٥,٠	...	٠,٨-	٤,٥-	٥,٨	٣,٥	٠,١	٤,٤	سورينام
	٤٠,٧	٣٢,١	٨,٠	٤,١	٥,٩	١٠,٦	٦,٨	٣,٣	٩,٧	شيلي
	٣٦,٨	٢٤,٤-	٣,٥	٨,٤	٧,٦	٧,٥	٥,٤	٢,٨-	٤,٥-	غيانا
	١٤,٨	٤,٢	٢,٠	٢,٩-	٠,٢-	٥,٨	٩,٧	٦,٨	٧,٨-	فنزويلا
	٢٣,٠	٤٣,٦	٥,٥	٥,٦	٤,٧	٣,٨	١,٨	٤,٠	٣,٥	كولومبيا
	٣,٢	١٧,٩	٧,٠-	٣,٥	٠,٦	٢,٨	٣,٦	٤,٤	٣,٣	المكسيك
	٣,٩	١٧,٦	٣,٤	٢,٥	٠,٨-	٠,٢	١,٣-	٠,٣	٢,٤	أمريكا الوسطى والكاريبي
	٣,١-	٩,٥	٢,٠	٤,٢	١,١	٥,٨-	٤,٢-	٣,٢-	٣,٧	بربادوس
	٢٠,٥ <sup>(ب)</sup>	٥٦,٠	...	١,٦	٣,٥	١١,٣	٣,٠	١٠,٣	١٣,١	بليز
	٢٥,٧	٢٠,١	٣,٠	١,٨	٤,٢	٦,١	٨,٦	٦,٣	٠,١-	بنما
	٥,٠	١٩,٩-	٣,٥	٥,١	٢,٨-	٢,٣-	١,٧	١,٩	٠,٤-	ترينيداد وتوباغو
	٧,٩	٣١,٨	٠,٥	٢,٥	١,٦	٢,٠	١,٢	٦,٢	٦,٣	جامايكا
	١,٦	٣١,٢	١,٥	٠,٠	٢,٤	١,٠	٣,٢-	٤,٨	٢,٠	جزر البهاما
	٢٠,١	٢٧,٥	٥,٠	٤,٣	٢,٣	٦,٨	٠,٥	٥,٣-	٤,٨	الجمهورية الدومينيكية
	٢٩,٤	٧,٢-	٦,٥	٤,٣	٦,٣	٧,٢	٢,٣	٤,٤	٠,٤	السلفادور
	٢٢,٢	٨,٨	٤,٥	٣,٨	٣,٨	٤,٩	٣,٥	٢,٩	٣,٧	غواتيمالا

الجدول ٣ (تابع)

التغير التراكمي		معدلات التغير السنوي							
-١٩٩١ ١٩٩٥	-١٩٨١ ١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
٣٠,٦-	٣٩,٥	٢,٥	٠,٧	١٤,٩-	١١,٦-	١٠,٧-	٣,٠-	٠,٧	كوبا
٢٤,٢	٢٥,١	٢,٥	٤,٣	٦,١	٧,٣	٢,١	٣,٤	٥,٥	كوستاريكا
٧,٢	١٢,٧-	٤,٠	٣,٢	٠,٤-	٠,٤	٠,٢-	٠,٠	١,٧-	نيكاراغوا
٢٦,٧-	٣,٨-	٣,٥	١٢,٢-	٥,١-	١٤,٣-	٠,٨-	٠,٢-	١,٠	هايتي
١٧,٧	٢٥,٥	٣,٥	٢,٠-	٦,٧	٦,١	٢,٣	٠,٤-	٤,٧	هندوراس
١٦,٣	٧٨,٧	٢,٨	٣,٠	٢,١	٣,٩	٣,٣	٧,٤	٦,١	البلدان أعضاء منظمة بلدان شرقي الكاريبي
١٥,٤(ب)	٨٦,٥	...	٥,٣	٣,٤	١,٧	٤,٣	٣,٥	٦,٣	أنتيغوا وبربودا
٨,٠	٥٣,٦	٢,٠-	١,٩	٢,٦	٢,٩	٢,٣	٦,٤	١,١-	دومينيكا
١٦,٣	٨٧,٠	٤,٠	٠,٤	١,٤	٦,٥	٣,١	٧,٠	٧,٢	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١٦,٤(ب)	٧٥,٠	...	٤,١	٤,٠	٣,٦	٣,٨	٣,٠	٦,٧	سانت كيتس ونيفيس
١٩,٨	٩٣,٥	٤,٠	٢,٨	٢,٣	٧,١	٢,٣	٤,٤	٨,٥	سانت لوسيا
٥,٨(ب)	٦١,٨	...	٢,٣	١,٣-	١,١	٣,٦	٥,٢	٥,٨	غرينادا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، بناء على أرقام رسمية محولة إلى دولارات بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة.

ملاحظة: لا تشمل المجاميع والمجاميع الفرعية، حيثما ينطبق ذلك؛ تلك البلدان التي لم تتوفر معلومات عنها.

(أ) تقديرات مبدئية قابلة للتنقيح. والأرقام المتعلقة بعام ١٩٩٥ قد تم تقريبها إلى أقرب عشرة أو خمسة.

(ب) الإشارة هنا إلى الفترة ١٩٩١-١٩٩٤.

## الجدول ٤

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي  
(النسبة المئوية بناء على قيم أسعار عام ١٩٨٠)

## الجدول ٤ (تابع)

التغير التراكمي	معدلات التغير السنوي								
	-١٩٩١ (١)١٩٩٥	-١٩٨١ ١٩٩٠	(١)١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٥,١	٧,٥-	١,١-	٢,٧	١,١	٠,٩	١,٤	١,٦-	١,٠-	أمريكا اللاتينية والكاريبي <sup>(ب)</sup>
١٠,٤	٩,١-	١,٢	٣,٣	٢,٤	١,٢	١,٨	٢,٩-	١,٩-	أمريكا الجنوبية
٢٣,٦	٢١,١-	٣,٦-	٦,١	٤,٨	٧,٣	٧,٥	١,٤-	٧,٥-	الأرجنتين
٦,٠	٦,٦-	٠,٤	٢,٠	٠,٠	١,١	٢,٥	٠,٣-	٢,٢-	إكوادور
١٤,٨	١,٤-	٢,١-	٤,٥	١,٩	٧,٢	٢,٦	٠,٣	٠,٧	أوروغواي
٠,٩	٠,٨-	١,٣	٠,٢	١,١	١,١-	٠,٦-	٠,١	٢,٧	باراغواي
٤,٨	٤,٦-	٢,٤	٤,٠	٢,٤	٢,٦-	١,٤-	٦,١-	١,٢	البرازيل
٦,١	١٧,٤-	١,٢	١,٧	١,٦	١,٢-	٢,٧	٢,٤	١,٣	بوليفيا
١٩,٣	٢٨,٩-	٥,٧	١٠,٩	٤,٠	٢,٩-	٠,٧	٧,٤-	١٣,٢-	بيرو
(ب)٠,٨-	٦,٨-	...	١,٩-	٥,٦-	٤,٦	٢,٣	١,٢-	٣,٢	سورينام
٢٩,٧	١٢,٤	٦,٤	٢,٤	٤,٢	٨,٨	٥,٠	١,٦	٧,٨	شيلي
٣٠,٠	٢٧,٧-	٢,٥	٧,٢	٦,٦	٦,٣	٤,٤	٢,٩-	٤,٨-	غيانا
٢,٥	١٩,٤-	٠,١-	٥,١-	٢,٤-	٣,٤	٧,١	٤,٢	١٠,٢-	فنزويلا
١٣,٢	١٧,٩	٣,٦	٣,٩	٣,٠	٢,٠	٠,١	٢,٢	١,٧	كولومبيا
٥,٨-	٤,٣-	٨,٦-	١,٧	١,٢-	٠,٩	١,٧	٢,٥	١,٤	المكسيك
٦,٣-	٣,٤-	١,٤	٠,٤	٢,٩-	١,٩-	٣,٣-	١,٧-	٠,٤	أمريكا الوسطى والكاريبي
٤,٩-	٦,١	١,٦	٣,٨	٠,٧	٦,٢-	٤,٦-	٣,٢-	٣,٠	بربادوس
(ب)٨,٧	٢٠,٥	...	١,٠-	٠,٩	٨,٥	٠,٤	٧,٤	١٠,٣	بليز
١٤,٦	٢,٤-	١,٠	٠,٠	٢,٢	٤,١	٦,٦	٤,٣	٢,١-	بنما
٠,٦-	٢٩,٩-	٢,٤	٣,٩	٣,٨-	٣,٤-	٠,٦	٠,٢	١,٢-	ترينيداد وتوباغو
٤,٣	١٨,٩	٠,٤-	١,٨	٠,٩	١,٣	٠,٥	٥,٧	٥,٨	جامايكا
٥,٧-	٧,٧	٠,٠	١,٥-	٠,٩	٠,٤-	٤,٨-	٢,٨	٠,٤	جزر البهاما
٩,٢	٢,١	٢,٩	٢,٤	٠,٤	٤,٧	١,٥-	٧,٢-	٢,٥	الجمهورية الدومينيكية
١٦,٠	١٨,٨-	٤,٠	٢,٠	٤,٠	٤,٩	٠,٣	٢,٤	١,٥-	السلفادور

الجدول ٤ (تابع)

التغير التراكمي		معدلات التغير السنوي							
-١٩٩١ ١٩٩٥	-١٩٨١ ١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
٥,٨	١٨,٢-	١,٦	٠,٩	٠,٨	١,٩	٠,٦	٠,٠	٠,٨	غواتيمالا
٣٣,٤-	٢٧,٨	١,٧	٠,١-	١٥,٦-	١٢,٣-	١١,٥-	٣,٨-	٠,٣-	كوبا
١٠,١	٥,٨-	٠,٢	١,٩	٣,٥	٤,٦	٠,٤-	٠,٧	٢,٦	كوستاريكا
١١,١-	٣٣,٥-	٠,٤	٠,٧-	٤,٣-	٣,٤-	٣,٦-	٣,٠-	٤,٣-	نيكاراغوا
٣٣,٧-	٢٠,٦-	١,٤	١٤,٠-	٧,٠-	١٦,٠-	٢,٨-	٢,٢-	١,٠-	هايتي
١,٦	٨,٢-	٠,٧	٤,٨-	٣,٦	٣,٠	٠,٧-	٣,٤-	١,٦	هندوراس
١١,٢	٧٠,٢	١,٩	٢,٤	١,٦	٣,٢	٢,٦	٤,٣	٥,٣	البلدان أعضاء منظمة بلدان شرقي الكاريبي
١٢,٦	٧٧,٨	...	٤,٧	٢,٨	١,٠	٣,٧	٢,٨	٥,٦	أنتيغوا وبربودا
٨,٠	٦٠,٠	١,٨-	١,٩	٢,٦	٢,٩	٢,٣	٧,٩	٢,٠-	دومينيكا
١١,١	٧١,٣	٣,١	٠,٥-	٠,٤	٥,٦	٢,٢	٥,٩	٦,٢	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١٩,٢	٩٥,٨	...	٤,١	٦,٥	٣,٦	٣,٨	٣,٥	٨,٧	سانت كيتس ونيفيس
١٢,٢	٦٧,٣	٢,٦	١,٥	٠,٩	٥,٧	١,٠	٢,٩	٧,١	سانت لوسيا
٤,٩	٥٨,٣	...	٢,١	١,٥-	٠,٩	٣,٤	٥,٧	٤,٩	غرينادا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناء على أرقام رسمية محولة الى دولارات بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة.

ملاحظة: لا تشمل المجاميع والمجاميع الفرعية، حيثما ينطبق ذلك؛ تلك البلدان التي لم تتوفر معلومات عنها.

(أ) تقديرات مبدئية قابلة للتنقيح.

(ب) الإشارة هنا الى الفترة ١٩٩١-١٩٩٤.

## الجدول ٥

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التغيرات  
في الأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية  
(التغيرات من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الأول/ديسمبر)

١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ (ب)
٢٠٩,٢	٧٧٦,٨	١ ٢١٢,٥	١ ١٩١,٣	١٩٩,٧	٤١٨,٩	٨٨٧,٦	٣٣٧,٣	٢٥٠,٠
١٧٤,٨	٣٨٧,٧	٤ ٩٢٣,٣	١ ٣٤٣,٩	٨٤,٠	١٧,٦	٧,٤	٣,٩	١,٨ (ب)
٣٢,٥	٨٥,٧	٥٤,٣	٤٩,٥	٤٩,٠	٦٠,٢	٣١,٠	٢٥,٤	٢٢,٢ (ب)
٥٧,٣	٦٩,٠	٨٩,٢	١٢٩,٠	٨١,٣	٥٩,٠	٥٢,٩	٤٤,١	٣٦,٨ (ب)
٣٢,٠	١٦,٩	٢٨,٥	٤٤,١	١١,٨	١٧,٨	٢٠,٤	١٨,٣	١٠,٤ (ب)
٣٩٤,٦	٩٩٣,٣	١ ٨٦٣,٦	١ ٥٨٤,٦	٤٧٥,٨	١ ١٤٩,١	٢ ٤٨٩,١	٩٢٩,٣	٢٢,٠ (ب)
٦,٣	٤,٤	٦,٦	٣,٤	٨,١	٣,٤	١,٠-	٠,٥	٠,٤ (ج)
٠,٩	٠,٣	٠,٢-	٠,٨	١,١	١,٦	٠,٩	١,٤	٠,٨ (د)
١٠,٧	٢١,٥	١٦,٦	١٨,٠	١٤,٥	١٠,٥	٩,٣	٨,٥	١٠,٧ (ب)
١١٤,٥	١ ٧٢٢,٦	٢ ٧٧٥,٣	٧ ٦٤٩,٦	١٣٩,٢	٥٦,٧	٣٩,٥	١٥,٤	١٠,٤ (ب)
٨,٣	١٢,١	٩,٣	٩,٥	٢,٣	٨,٥	١٣,٥	٥,٥	٥,٦ (د)
٨,٤	٨,٩	١٧,٢	٢٩,٧	٨٠,٢	٤٠,٢	٣٠,١	٢٦,٩	١٥,٨ (د)
٢٢,٧	٥٥,٨	٣٤,٦	٧٩,٩	٧,٩	٥,٢	٢,٨	١٤,٣	١٢,١ (ب)
١٩,٦	١٨,٢	٢٣,٥	١٩,٣	٩,٨	٢٠,٠	١٢,١	٨,٩	١١,٤ (ب)
٢١,٤	١٢,٧	٢١,٤	٢٧,٣	١٨,٧	١٢,٧	١٢,٢	٨,٩	٨,٣ (ب)
٩,٣	١٢,٣	٢٠,٢	٥٩,٦	١٠,٢	١٤,٢	١١,٦	١١,٦	٨,٦ (ب)
٤٠,٣	٣٥,٥	٨١,٠	٣٦,٥	٣١,٠	٣١,٩	٤٥,٩	٧٠,٨	٥٢,٩ (ب)
١٦,٤	٢٥,٣	١٠,٠	٢٧,٣	٢٥,٣	١٧,٠	٩,٠	١٩,٩	٢٤,٩ (ب)
٢٤,٠	٢٨,٢	٢٦,١	٣٢,٤	٢٦,٨	٢٥,٢	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٠,٠ (ب)
١٥٩,٢	٥١,٧	١٩,٧	٢٩,٩	١٨,٩	١١,٩	٨,٠	٧,١	٤٨,٥ (ب)
١ ٣٤٧,٢	٣٣ ٥٤٧,٦	١ ٦٨٩,١	١٣ ٤٩٠,٢	٧٧٥,٤	٣,٥	١٩,٥	١٢,٥	١٠,٨ (د)
٤,١-	٨,٦	١٠,٩	٢٦,١	٦,٦	١٨,٠	٣٩,٣	٥٢,١ (هـ)	٢٥,٠ (د)
٢,٩	٦,٦	١١,٤	٣٦,٤	٢١,٤	٦,٥	١٣,١	٢٨,٨	٢٨,٦ (هـ)

المصدر: المعلومات المقدمة من البلدان.

- (أ) تشير الأرقام إلى التغيرات في الأسعار خلال فترة الإثني عشر شهرا المنتهية في الشهر المحدد لكل بلد.  
(ب) تشير الأرقام إلى التغيرات بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.  
(ج) تشير الأرقام إلى التغيرات بين حزيران/يونيه ١٩٩٤ و حزيران/يونيه ١٩٩٥.  
(د) تشير الأرقام إلى التغيرات بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.  
(هـ) السنة المالية التي تنتهي في أيلول/سبتمبر.  
(و) تشير الأرقام إلى التغيرات بين تموز/يوليه ١٩٩٤ وتموز/يوليه ١٩٩٥.

## الجدول ٦

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تصدير السلع.  
تسليم ظهر السفينة (فوب)

(الأرقام القياسية ١٩٨٠ = ١٠٠ والمعدلات السنوية للتغير)

الحجم			قيمة الوحدة				القيمة					
معدل التغير السنوي			الرقم القياسي	معدل التغير السنوي			الرقم القياسي	معدل التغير السنوي				الرقم القياسي
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣		١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣		١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣		
١٠.٥	٩.٢	٧.٣	٢٨٦	١١.١	٦.٦	-٠.٢	٨٨	٢٢.٧	١٦.٤	٧.٠	٢٥٢	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٣.٦	٧.٩	٨.١	٢١٤	١٣.٤	٧.٥	٣.٧	٩٢	١٧.٥	١٦.٠	٤.٣	١٩٧	بلدان أمريكا الجنوبية
١٧.١	١٨.٤	٥.١	٢٧٤	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٩٤	٣٠.١	٢٠.٨	٧.٢	٢٥٧	الأرجنتين
٩.٤	٩.٣	٥.٩	٢٨٠	٥.٥	١١.٠	٣.٩	٦١	١٥.٤	٢١.٤	١.٨	١٧٠	إكوادور
١.٣	٢١.٦	٢٥.٩	١٧٥	٦.٠	١٣.٢	٦.٦	٦٣	٤.٦	٣٧.٧	١٧.٦	١٠٩	بوليفيا
-٠.٣	١٥.٤	٨.٠	١١٧	٢٠.٠	١٤.٠	٨.٠	١١٩	٢٠.٣	٣١.٥	-٠.٦	١٤٠	بيرو
٢.٦	٢.٨	١.٣	١٨٥	١١.٠	٧.٥	٥.١	١٠٦	٨.٢	١٠.٥	٣.٩	١٩٥	أوروغواي
١.٥	١.٠	٤٧.٠	٣٦٣	١١.٥	٩.٠	٤.٠	١٣٥	٩.٨	٧.٧	٥٢.٨	٤٨٩	باراغواي
٢.٨	٥.٥	١٠.٦	٢٦١	١١.٠	٦.٤	٢.٠	٨٩	٧.٩	١٢.٣	٨.٤	٢٣٣	البرازيل
١٢.٥	٨.٦	٢.٩	٣٠٠	٢٢.٥	١٥.٥	١٠.٧	١١٣	٣٧.٨	٢٥.٤	٨.١	٣٣٨	شيلي
٥.٤	٨.٨	٦.٧	١٤٩	١٠.٥	١.٥	٦.٢	٦٥	١٦.٥	١٠.٤	-٠.١	٩٦	فنزويلا
-٠.٨	-٠.٧	٧.٠	٢٣٣	٢١.٥	١٧.٠	٤.٤	١١٥	٢٢.٥	١٧.٩	٢.٣	٢٦٩	كولومبيا
٢٤.٥	١١.٨	٥.٨	٦٣٩	٧.٠	٥.٠	٦.٢	٨٢	٣٢.٢	١٧.٣	١٢.٣	٥٢٣	المكسيك
٢.٩	٧.٩	٧.١	١٣٧	١٣.٧	٦.٤	-٠.٢	١٣١	١٧.٠	١٤.٨	٦.٨	١٧٩	أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي
٢.٤	٩.٨	٨.٨	١٦٨	٦.٥	-٠.٠	٣.٠	١٦١	٣.٩	١٠.٠	٥.٥	٢٧١	بنما
٣.٢	١٢.٦	٣.٩	٩٧	٢٣.٥	١١.٧	٥.٣	٨٨	٢٧.٣	٢٥.٩	٩.١	٨٥	الجمهورية الدومينيكية
٨.٢	٤١.٤	١٩.٤	١٢٨	٢٥.٠	٢١.٠	٢.٥	١٢٣	٣٥.٣	٧٠.٧	٢٢.٤	١٥٧	السلفادور
١٤.٧	٣.٤	٣.٦	١٢٢	١٧.٥	١٠.٠	٢.٥	١١٢	٣٤.٨	١٣.٧	٦.٢	١٣٧	غواتيمالا
٣.٢	-٠.٣	١٠.٥	٢٥٣	١٤.٥	٨.٠	١.٢	٩٨	١٨.١	٧.٧	١١.٨	٢٤٧	كوستاريكا
١٧.٩	٨.٧	٤.١	١٢٣	١٨.٥	٢١.٠	١٥.٠	٨٨	٣٩.٦	٣١.٥	١٩.٧	١٠٩	نيكاراغوا
٧٣.٧	٤٢.١	٥.٧	٦١	١٠.٥	١٠.٠	٢.١	٧٥	٩٢.٣	٣٦.٣	٧.٩	٤٦	هايتي
٤.٤	-٠.١	-٠.٥	١١٥	١٨.٥	٨.٠	٢.٣	١١٧	٢٢.٦	٨.١	١.٧	١٣٤	هندوراس

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(أ) تقديرات أولية.



## الجدول ٧

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: استيراد السلع.  
تسليم ظهر السفينة (فوب)

(الأرقام القياسية ١٩٨٠=١٠٠ والمعدلات السنوية للتغير)

الحجم			قيمة الوحدة					القيمة				
معدل النمو السنوي			الرقم القياسي	معدل النمو السنوي			الرقم القياسي	معدل النمو السنوي			الرقم القياسي	
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣		١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣		١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣		
٢,٨	١٤,٣	٩,٩	٢٠١	٩,١	٣,٦	-٠,١	١٢٠	١٢,١	١٨,٥	٩,٧	٢٤٣	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٦,٠	١٣,٥	١٨,٠	١٨٣	٩,٧	٣,٣	٢,٨	١١٢	٢٧,٣	١٧,٣	١٤,٧	٢٠٠	بلدان أمريكا الجنوبية
١٧,٤	٢٤,١	١٥,٣	١٢٩	٩,٠	٣,٠	١,٥	١٤٦	١٠,٠	٢٧,٩	١٣,٦	١٩١	الأرجنتين
٩,٨	٢٦,٧	٢٠,٧	٢٠٢	٩,٠	٤,٣	١,٥	٨٦	١٩,٧	٣٢,٣	١٨,٨	١٧٥	إكوادور
٠,٨	٣,٣	٥,٥	١٨٣	٧,٠	٤,٤	١,٢	١١٥	٧,٨	٠,٩	٦,٨	٢١١	بوليفيا
٢٣,١	٣٦,٩	-٠,١	١٧٢	٩,٠	٢,٣	-٠,١	١٤٣	٣٤,٣	٤٠,٠	-٠,٢	٢٤٦	بيرو
١٠,٩	١٨,٧	١٨,٣	١٤٤	١٠,٥	٢,٨	٦,٩	١٠٦	١,٥	٢٢,٠	١٠,١	١٥٣	أوروغواي
١١,٨	٢٧,٥	٣٨,٣	٥٧٤	٧,٠	٢,٩	١,٠	٨٥	٥,٦	٣١,٠	٣٧,٠	٤٩٠	باراغواي
٣٦,٧	٢٤,٩	٢٩,٩	٢١٨	١٠,٥	٣,٠	٣,٧	١٠٠	٥١,٠	٢٨,٨	٢٥,١	٢١٨	البرازيل
٢١,١	٣,١	١٢,٧	٢٢٠	٩,٥	٣,٦	٢,٢	١٢٠	٣٢,٧	٦,٨	١٠,٢	٢٦٤	شيلي
٣٧,٠	٣٤,١	١١,١	١٠٠	٩,٠	٤,١	١,٦	١٠٥	٤٩,٣	٣١,٥	١٢,٦	١٠٦	فنزويلا
٩,٧	١٨,٠	٥٢,٤	٢٧٣	٩,٥	٣,٠	١,٢	١١١	٢٠,٠	٢١,٥	٥٠,٧	٣٠٩	كولومبيا
١٤,٩	١٧,٣	-٠,٧	٢٨٧	٨,٥	٣,٥	٤,٥	١٣٢	٧,٧	٢١,٣	٥,٢	٣٧٩	المكسيك
٧,٤	٨,١	٤,١	١٦٤	٨,٠	٤,٧	-٠,٥	١٣١	١٥,٩	١٣,١	٤,٧	٢١٤	أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي
١,٣	٥,٧	١,٧	١٤٨	٨,٠	٥,٠	٢,٧	١٦٤	٦,٦	١٠,٩	٤,٥	٢٤٣	بنما
٢٠,٤	٣,٦	١,٥	١٤٣	٨,٠	٣,٨	١,١	١٣٦	٣٠,١	٧,٤	٢,٦	١٩٥	الجمهورية الدومينيكية
١٧,٥	٣٠,٥	١٥,٨	٢١٠	٨,٠	٤,٤	٢,١	١٦٢	٢٦,٩	٣٦,٣	١٣,٣	٣٤١	السلفادور
١٠,٤	٢,٢	٢,٠	١٨٥	٩,٠	٤,٥	-٠,٤	١١٣	٢٠,٣	٦,٨	٢,٤	٢٠٨	غواتيمالا
-٠,٠	٢,٥	١٨,٩	٢٢٣	٩,٠	٤,٢	-٠,٧	٩٩	٩,٠	٦,٩	١٨,١	٢٢١	كوستاريكا
-٠,٨	١٥,١	١٩,٠	٨٠	١٠,٥	٣,٤	٥,٦	١٣٥	٩,٦	١٩,٠	١٤,٥	١٠٧	نيكاراغوا
١٦٦,٠	٥١,٢	٢٥,٦	١٠٧	٦,٥	٨,٤	-٠,٨	١١٧	١٨٣,٧	٤٧,١	٢٤,٥	١٢٥	هايتي
٤,٣	٣٧,٢	٦,٣	١٦٩	٦,٥	٤,٣	١,٧	٩٣	١١,١	٤٣,١	٤,٦	١٥٧	هندوراس

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(أ) تقديرات أولية.

## الجدول ٨

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدلات التبادل التجاري

تسليم ظهر السفينة (فوب)

(الأرقام القياسية ١٩٨٠ = ١٠٠ ومعدلات التغير)

التغير التراكمي	معدلات التغير السنوي					الأرقام القياسية				
	١٩٩٣-١٩٩٥ <sup>(د)</sup>	١٩٨١-١٩٩٢	١٩٩٥ <sup>(د)</sup>	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٥ <sup>(ج)</sup>	١٩٩٤	١٩٩٣	
٤.٥	٣٠.٢-	١.٨	٢.٧	٠.٣-	٣.٩-	٧٣	٧١	٧٠	٧٠	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٠.٦	٢٥.٣-	٣.٤	٧.٠	١.٠-	٥.٤-	٨٢	٧٩	٧٤	٧٥	بلدان أمريكا الجنوبية
١.٢	٣٩.٢-	١.٤	٠.١-	٣.٤	٠.٣-	٦٤	٦٣	٦٣	٦١	الأرجنتين
٣.١	٢٩.٨-	٣.٢-	٦.٤	٢.٤-	١.١-	٧١	٧٣	٦٩	٧٠	إكوادور
٧.٤	٤٥.٢-	٠.٨-	٨.٣	٧.٧-	٢٠.٥-	٥٤	٥٥	٥١	٥٥	بوليفيا
٢٢.٦	٢٦.١-	١٠.١	١١.٣	٧.٨-	١.٦-	٨٤	٧٦	٦٨	٧٤	بيرو
٥.٠	٦.٨-	٠.٤	٤.٦	١.٩	٠.٥-	١٠٠	٩٩	٩٥	٩٣	أوروغواي
١٠.٤	٣٦.٣	٤.٢	٥.٩	٥.٠	٣.٨-	١٥٨	١٥٢	١٤٣	١٣٦	باراغواي
٤.١	١٥.٢-	٠.٤	٣.٧	١.٨	٢.٣-	٩٠	٨٩	٨٦	٨٥	البرازيل
٢٤.٧	١٧.٦-	١١.٨	١١.٦	٨.٧-	٦.٥-	٩٤	٨٤	٧٦	٨٢	شيلي
١.٠-	٣٥.٠-	١.٥	٢.٤-	٤.٨-	٤.٠-	٦١	٦٠	٦٢	٦٥	فنزويلا
٢٦.١	١٦.٦-	١١.١	١٣.٥	٣.٢-	١١.٤-	١٠٢	٩٢	٨١	٨٣	كولومبيا
٠.٠	٣٩.١-	١.٤-	١.٥	١.٨	١.٥-	٦٢	٦٣	٦٢	٦١	المكسيك
١١.٥	٩.٧-	٥.٣	٥.٩	٠.٨-	١.١-	١٠٠	٩٥	٩٠	٩٠	أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي
٦.١-	١٠.٨	١.٥-	٤.٧-	٥.٦-	٠.٥-	٩٨	١٠٠	١٠٥	١١١	بنما
٢٣.٢	٤٥.٢-	١٤.٤	٧.٦	٤.٣-	٨.٧-	٦٥	٥٦	٥٢	٥٥	الجمهورية الدومينيكية
٣٤.١	٤٦.٠-	١٥.٧	١٥.٩	٤.٨	٥.٤-	٧٦	٦٦	٥٧	٥٤	السلفادور
١٣.٤	١٣.٨-	٧.٨	٥.٢	٢.٢	٧.١-	١٠٠	٩٣	٨٨	٨٦	غواتيمالا
٩.٠	١١.٠-	٥.٠	٣.٨	١.٨	١.٧-	٩٩	٩٤	٩١	٨٩	كوستاريكا
٢٥.٦	٥١.٩-	٧.٣	١٧.٠	٨.٨	٣٠.٩-	٦٦	٦١	٥٢	٤٨	نيكاراغوا
٥.٢	٤٠.٦-	٣.٧	١.٥	٣.٠	٦.٠-	٦٤	٦٢	٦١	٥٩	هايتي
١٥.١	٨.١	١١.٢	٣.٥	٠.٦	٢.٦-	١٢٥	١١٣	١٠٩	١٠٨	هندوراس

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناء على معلومات رسمية.  
(أ) تقديرات أولية.

أريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ميزان المدفوعات  
(بملايين الدولارات)

الجدول ٩ (تابع)

الصادرات من السلع	الواردات من السلع		الرصيد التجاري (السلع)		رصيد الخدمات <sup>(١)</sup>		رصيد السلع والخدمات	
	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣
أريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٥٦ ٣٩٣	٩٨٨ ١٨١	١٥ ٢٤٤	١٠ ٠٧٥	٣ ٢٨٠	١١ ٤٧٩	٣١ ٥٥٤	٣٦ ٦٥٥
بلدان أمريكا الجنوبية	٩٣ ٣٦٩	٣٢٢ ١٠٨	٩ ٥٧٠	٩ ١٧٠	١ ٦٦٥	١١ ١٢٢	١ ٩٦٢	١ ٧٦١
الأرجنتين	١٣ ١١٧	٣٠ ٦٠٠	٤ ٠٤١	٣ ٤٢٨	٢ ٧٠٠	٣ ٤٨١	٤ ٩٠٩	٦ ٩٢٢
إكوادور	٣ ٠٦٢	٤ ٢٩٠	٤٤٥	٥٨٨	٣٧٥	٣٤٠	٢٤٨	٥٨
أوروغواي	١ ٧٢٢	٣ ٠٧٠	٦٧٢	٣٨١	٤٧٥	٢٨٢	١٠٤	٢٤٣
باراغواي	١ ٦٥٣	١ ٩٥٥	١ ٧٢٠	١ ٠١٩	١ ٢٥٠	٤٥٨	٥٦١	١ ١٧٠
البرازيل	٢٨ ٧٨٣	٤٣ ٥٤٥	١٠ ٤٤٠	١٣ ٠٧٢	٣ ٠٠٠	٥ ٠٠٤	٨ ٠٦٨	٤ ٥١٨
بوليفيا	٧١٦	١ ٠٢٠	١٢٢	١ ١١٢	١٨٠	١١٢	٥٤١	٣٥٠
بيرو	٣ ٤٦٣	٥ ٤٨٠	١ ١٠٦	٥٨٠	٢ ١٢٠	٦٥٦	١ ٢٢٦	١ ٦٢٥
شيلي	٩ ١٩٩	١١ ٥٣٧	٦٥٩	٩٨٢	١٩	١٩	٩٧٧	١ ٤٤٥
فنزويلا	١٤ ٢١٥	١٨ ٦٩٥	٧ ٧٠٩	١١ ٢٥٧	٦ ٧٧٠	٣ ٢٢٠	٢ ٧٢٢	٥ ٨١٢
كولومبيا	٧ ٤٢٩	٨ ٧٥٦	٢ ٢٨٤	١ ٦٥٧	٢ ٥٢٥	٢٢٢	١ ٦٧٨	٢ ٨٩٥
المكسيك	٥١ ٨٨٥	٦٠ ٨٨٢	١٨ ٤٦٥	١٢ ٤٨١	٧ ٨١٥	٣ ٥٨٩	١٦ ٠١٠	٣١ ٠٥٤
أريكا الوطنية ومنطقة البحر الكاريبي	١١ ١٢٩	١٢ ٧٨٤	١٦ ٩٠٢	١٩ ١٢٢	٧ ٢٠٠	٢ ١٨٢	٣ ٥٨٢	٣ ٨٤٠
بنما	٥ ٣٨٦	٦ ١٥٠	٧ ٢٧٥	٦ ١٥٥	١ ١٢٥	٧٧٨	١ ٠٦٠	١ ٢٧٠
الجمهورية الدومينيكية <sup>(٢)</sup>	٥١١	٦٤٤	٢ ٢٧٦	٢ ١١٨	٢ ١٤٠	١ ٣٦٢	٢ ٤٥٠	٤٥٠
السلطانية <sup>(٣)</sup>	٧٢٢	١ ٢٤٩	٣ ٤٠٧	١ ٧٦٦	١ ١٥٨	٢٦	١ ٠٠٨	١ ٢١١



الجدول ٩ (تابع)

١٩٩٥	رصيد السلع والخدمات		رصيد الخدمات <sup>(١)</sup>		رصيد التجارة (السلع)		الواردات من السلع		الصادرات من السلع		
	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	
١٧ ١١٥-	١٧ ٦٦٦-	٧ ٢٢٢	١٦ ٩٠٠-	٢١٢	٧٢٨	٢٢ ٤٩٦-	٣ ٩٥٠	٣ ٩٢١	١٣ ٠٢٠-	١١ ٠٣٠-	الخصفك
٥٤٠	٢٤١-	١١٩	٣ ٦٣٠	٣ ٩٥٧	٣ ٥٤٨	٣ ١٩٨-	٢ ٤١٠	٢ ٠٥٧	١ ٤٨٠-	١ ٤١٥-	أريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي
٤٠	٧٤	١٠٠	١٨٠	١٧٠	٢١٥	٩٦-	٢٥-	٢٢-	٥٠-	٥٢	بنما
١٠٠	٤٦٥-	٨٩	٤٠	٥٠٨-	٢٢٠	٤٢	٤٥٠	٤٢٩	٢٢٠-	٢٥١-	الجمهورية الدومينيكية
١٤٠	١٤٤	١١٢	٥٤٥	٤٤٦	٤٤٤	٣٠٢-	١ ١٥٠	١ ٠٠١	٨٠-	٩٢-	السلانور
٩٠٠	١٠	١٥٢	٤٣٠	٧٧٧	٨٥٥	٧٧٨-	٤٨٠	٣٨٤	١٢٠-	١٠٤-	فولجيمالا
٧٥	٢٦٠	٥٨٠	٤٦٥	٤٨٩	٤٧٨	٥١٥-	٩٥	٨٩	٢١٥-	١٨٢-	كوستاريكا
٤٠	٥٢	٧٩-	٨٩٠	٩٩٤	٧٧٤	٩٤١-	٧٥	٣٠	٥٠٠-	٤٦٦-	نيكاراغوا
١٨٠	٢٧٠	١٩	٦٠٠	٥٦	١٩٧	٩٢-	٨٠	٤٢	٢٥-	٩٠-	هايتي
٥٥	١٧	١٠٦-	٤٨٠	٥٢٢	٢٥٥	٤٢٥-	١٠٥	٩٢	٢٧٠-	٢٦٢-	هندوراس

## هواشي الجدول ٩

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام المقدمة من صندوق النقد الدولي ومن المؤسسات الوطنية الرسمية.

\* تشمل المعاملات التي تسوى أو تمويل الرصيد الاجمالي أصول الاحتياطات واستخدام الاعتمادات والقروض المقدمة من صندوق النقد الدولي والتمويل من مصادر استثنائية. وتتم بأهمية خاصة في عام ١٩٩٥ بالنسبة للمكسيك والأرجنتين حيث وصل ذلك التمويل الى قرابة ٢٥ بليوناً وبلونين من دولارات الولايات المتحدة، على التوالي.

(أ) فيما عدا صافي مدفوعات الأرباح والفوائد.

(ب) تقديرات أولية مقدمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والأرقام مقربة إلى أقرب عشرة أو خمسة.

(ج) يشمل رصيد الخدمات الصادرات والواردات لأغراض التجميع.

(د) تشير التقديرات الأولية لسلع التجهيز (التجميع) من أجل التصدير للخارج في عام ١٩٩٥ الى صادرات قيمتها ١,٨٧٢ بليون من دولارات الولايات المتحدة وصادرات قيمتها ١,٥٢٩ بليون من دولارات الولايات المتحدة.

(هـ) شاملاً الفوائد المستحقة.

(و) شاملاً رأس المال المستقل القصير الأجل والطويل الأجل ومبالغ التحويلات الرسمية التي ليس لها مقابل والخطأ والسهو، ولو أنه لا يشمل التمويل من مصادر استثنائية.

(ز) تقدم البيانات الرسمية من ميزان المدفوعات حالياً في صيغتين. وتدرج الصيغة المستخدمة هنا لدواعي الاستمرارية وتعتبر أنها "قيود الاستعراض" وتستخدم المعايير المنهجية التي كان يستخدمها المصرف المركزي في تقديراته في السابق. أما الصيغة الثانية (التي تستخدم المنهجية المطبقة في سلطة منشورات "الأرجنتين في مرحلة نمو" فتعدل بصفة خاصة تقدير الفوائد المكتسبة وتوزيع عمليات الحافطة لرعاية بلد اقامة الوكلاء. ولم تدرج تلك التعديلات حتى الآن في سلطة صندوق النقد الدولي.

(ح) يشمل رصيد الأرباح والفوائد لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ الفوائد المدفوعة وغير المدفوعة والفوائد العامة والخاصة والفوائد القصيرة الأجل والطويلة الأجل.



## هواشي الجدول ١٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى المعلومات الرسمية.

- (أ) بما في ذلك الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي.
- (ب) أرقام أولية.
- (ج) الديون على القطاع العام.
- (د) قدر رقم عام ١٩٩٥ باستخدام البيانات حتى أيلول/سبتمبر. وتراعي مجموعة الأرقام بأسرها التكلفة المالية للخدمة غير المسددة على ديون القطاع العام لدى نادي باريس وشركة النفط اليابانية البيروية.
- (هـ) رقم مقدم من المصرف المركزي لفرنزويلا.
- (و) لا تشمل الديون على القطاع العام استثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية الحكومية. وقد عدلت الأرقام المتصلة بديون القطاع الخاص في الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣ لمراعاة عملية الخصخصة وإلغاء نظام الرقابة على أسعار الصرف.

— — — — —